توحيد المانيا

وآثاره على الوحدة الأوروبية

د. ولف غرونر
جامعة هامبورغ - المانيا

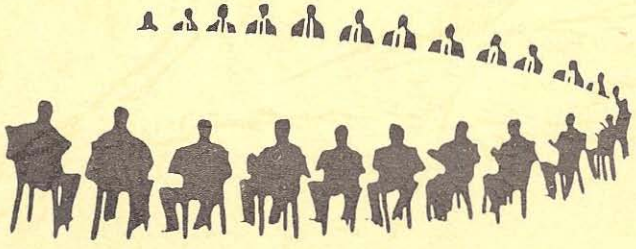

PASSIA
الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية - القدس الشريف

توحيد المانيا

وآثاره على الوحدة الأوروبية

د. ولف غرونر
جامعة هامبورغ - المانيا

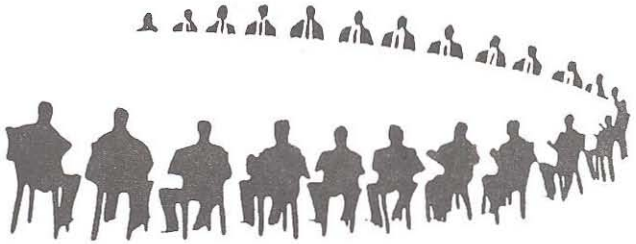

PASSIA
الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية - القدس الشريف

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، مؤسسة فلسطينية مستقلة، لا تسعى للربح أو التجارة او المنفعة المالية، وغير مرتبطة بأية جهة حكومية أو حزبية أو تنظيمية أو طائفية. تهدف الى اعداد ونشر بحوث وعقد ندوات ومؤتمرات متخصصة في المسألة الفلسطينية في مضمونها الوطني الفلسطيني واطارها القومي العربي وبعدها الانساني، وموقعها في العلاقات الدولية وقضايا السلام والاسهام في توظيف هذا الجهد الأكاديمي المتواضع للتعريف بخصوصية المسألة الفلسطينية.

إن ما ورد في هذه الورقة من أراء وأفكار، تعبر عن وجهة نظر المحاضر الشخصية ولا تعكس أو تمثل بالضرورة موقف أو رأي الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، او العاملين فيها. وقد قدم المحاضر البروفسور الدكتور ولف غرونر (Wolf Gruner) من جامعة هامبورغ في جمهورية المانيا الاتحادية هذه الورقة كمحاضرة في مقر الجمعية بتاريخ ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ضمن سلسلة المحاضرات للعام ١٩٩٠.

جميع الحقوق محفوظة للجمعية PASSIA

كانون الثاني (يناير) ١٩٩١
(الطبعة الأولى)

مطبوعات PASSIA
فاكس: ٢٨٢٨١٩(٠٢) هاتف: ٨٩٤٤٢٦(٠٢)
ص.ب. ١٩٥٤٥ - القدس الشريف

١. اعتبارات أولية

قبل بضعة اسابيع، وبالتحديد يوم ٣ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٠، اعيد توحيد المانيا، فكان يوم فرح وسعادة باعادة التوحيد بعد ٤٥ سنة من الانفصال. لكن ذلك اليوم أيضا، ٣ تشرين الأول، كان يوم تفكير رصين في اعقاب التغيرات الدرامية الباهرة والمشحونة بالعواطف منذ التاسع من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٨٩ عندما انهار جدار برلين. وقد اطلق دافيد لوداي على تقريره الذي نشره في مجلة "يو إس نيوز اند وورلد ربورت" بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩٩٠، اسم "المانيا واحدة : هذا أوان العناق والمصالحة" (١). وقد احاط دافيد بالوضع برمته كما كان عليه يوم ٣ تشرين الأول ١٩٩٠ عندما كتب يقول بحق :

"بينما تجعلنا معظم الرموز الالمانية نغض النظر، إلا عن ما يصدر عنها من انغام لا يستحوذ على مزاج الالمان العصريين، وعلى العموم فان الشعب الذي يحكمه المستشار كول يرحب بالوحدة بروح واجمة غير بروسية قطعا: فهي خلو من المشاعر القومية والفطرسة ويشوبها قلق واضح حول ما اذا كانوا أكفاء لتلك المهمة" (٢).

يوم ٣ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٠ ابرمت معاهدة الوحدة الالمانية، وفي اليوم ذاته ٣ اكتوبر ١٩٩٠ دخلت حيز التنفيذ المعاهدة المتعلقة بالنواحي والظروف الدولية لتوحيد المانيا، وهي المعاهدة التي كانت قد وقعت يوم ١٢ ايلول ١٩٩٠ في موسكو في اعقاب مؤتمرات (أربعة + اثنين)... وبذا تكون السيادة الكاملة قد عادت الى المانيا. ويكشف هذان الحدثان عن الصلة غير القابلة للانفصام بين البعد القومي الالماني والبعد الاوروبي الدولي للمسألة الألمانية.

قبل عام مضى لم يكن احد ليصدق أن المانيا ستكون اليوم أمة واحدة مرة اخرى. وقد قال جورج كينان، الذي كان سفيرا ومستشارا سياسيا لفترة طويلة، في محاضرة القاها في المعهد الامريكي للدراسات الالمانية المعاصرة: إن توحيد المانيا لم يكن خيارا (٣). وكرر كينان هذا الرأي في مقالة كتبها لصحيفة "الجارديان" بعد أربعة أيام من سقوط جدار برلين يوم ١٣ تشرين الثاني ١٩٨٩ حينما قال إن "بهجة الأيام القليلة الماضية يجب أن لا تحجب حقيقة ان اعادة توحيد المانيا تظل خيارا غير واقعي" (٤).

وكان "كينان" يبحث في الملابسات الأمنية لخطوة كهذه، وقد سرد تلك الملابسات، فاشار الى العمق التاريخي للمشكلة الألمانية. وأثار "كينان" نقطة تتعلق بالمسألة الألمانية ولم تزل تشغل أذهان الدول المجاورة لالمانيا خاصة بعد توحيد المانيا يوم ٣ تشرين الأول ١٩٩٠ :

"إن المبدأ الذي استرشد به معظمنا عندما وجدنا انفسنا وجها لوجه، قبل ٤٠ سنة، مع مشكلة مستقبل المانيا هو: انه يجب أن لا تكون هناك مرة اخرى المانيا متحدة وخاصة المانيا عسكرية تقوم وحدها في اوروبا دون ان تحتويها باحكام بنية دولية أوسع - بنية تمتص طاقاتها وتطمئن جيرانها. لكن اذا انضمت المانيا الى بنية اوسع ... فسيطرح السؤال التالي: هل ينبغي ان تدخل المانيا هذه البنية الكبرى ككيان متحد؟ أو اليس من الأفضل وحتى الأكثر اطمئنانا للآخرين، أن ينضم شقا ذلك البلد، وان اتحدا ثقافيا واقتصاديا، الى تلك البنية ككيانين سياسيين منفصلين كما هي حالهماليوم؟ ان هذين السؤالين بالتحديد، واللذين تعتمد الاجابة عنهما على طبيعة الترتيبات

الأمنية الأوسع لاوروبا، هما اللذان يجب ان نفرغ منها، كما ان احدى العمليتين يجب ان لا تسبق الأخرى" (٥).

واختتم "كينان" مقاله بقوله "ولهذا فان الوقت لم يحن بعد لاثارة الموضوع" (٦). وكما نعلم اليوم فان "كينان" كان مخطئا، فالقضايا التي تناولها بالبحث ما زالت تشغل اذهان جيران المانيا. كيف ستتلاءم المانيا الموحدة مع اطار أوروبي؟ هل ستكون مفرطة الحجم بالنسبة الى النظام الأوروبي؟ وماذا عن الاطار الاوروبي السياسي والاقتصادي؟ ما الذي تعنيه المانيا الموحدة "لاوروبا عام ١٩٩٢" اي خلق سوق اوروبية واحدة للدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية؟ فسوف تقام يوم ١ كانون الثاني ١٩٩٣ سوق اوروبية واحدة، فهل سيكون عام ١٩٩٢ "عام المعجزات للمجموعة الاوروبية"، كما وصفه احد المعلقين، هو الفرصة الأخيرة لاوروبا لكي تظل قائمة سياسيا واقتصاديا؟ وما هو وقع الثورات السلمية في شرق ووسط اوروبا على عملية الاندماج في المجموعة الأوروبية؟ هل يعني توحيد جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية "استيلاء المانيا كاملا على كل اوروبا" (٧) واخضاعها لامبريالية المارك الالماني؟ ولماذا يعتبر العام ١٩٩٢ بالغ الأهمية بالنسبة الى التجارة العالمية وبالنسبة الى اوروبا بأسرها وليس فقط بالنسبة الى اوروبا الغربية؟ ولماذا يعتبر العام ١٩٩٢ وملابساته مهما بالنسبة الى المانيا ككل؟ فيما يلي إيجاز ببعض الحقائق الاساسية (٨):

١- في الأول من شهر كانون الثاني ١٩٩٣ سيدخل قسم كبير من التشريع الاوروبي (الغربي) الذي أقر على مستوى المجموعة الاوروبية وعلى مستوى قومي لاتمام اجراءات السوق الواحدة المشتركة، سيدخل حيز التنفيذ.
٢- من ناحية سياسية واقتصادية فان عام ١٩٩٢ السحري يعني ان حوالي ٣٠٠ نظام وتوصية يجب تطبيقها، ويعتبر هذا المشروع حتى الآن "اكبر محاولة مؤكدة باتجاه مزيد من التكامل الاقتصادي" (ارثر هانهارت) لاوروبا الغربية.
٣- تنوي السوق الاوروبية الداخلية ايضا ان تجني فوائد النطاق الواسع الذي توفره سوق تضم ٣٢٠ مليون نسمة. وعلاوة على ذلك فان هذه السوق الهائلة التي ستكون حينئذ اكبر سوق فردية في العالم - ستوفر الاطار لاوروبا الغربية لكي تصبح قوة عالمية صناعية ضخمة تضع المعايير على صعيد عالمي.
٤- إن السوق الاوروبية الواحدة - وهي تسمى اوروبية لكنها في الواقع تشمل فقط الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية - ستزيد التكامل السياسي والنقدي والمالي والاجتماعي بين الديمقراطيات الغربية، سواء كانت تهدف الى ذلك ام لا، وستؤدي حتما في مرحلة معينة الى اتحاد سياسي اوروبي محققة بذلك حلم اجيال منذ القرن الخامس عشر.

لن اتمكن من معالجة جميع هذه النواحي، ولذا فانني اود أن اركز اعتباراتي على "مشكلة المانيا" واوروبا والسوق الاوروبية الواحدة عام ١٩٩٢. ما هي مدلولات عملية الدمج الاوروبي بالنسبة الى المانيا عموما؟ انها مدلولات متعددة الجوانب. اعتقد ان باستطاعتنا ان نفهم اثر التكامل الاوروبي الغربي والسير باتجاه المزيد من التكامل اذا حللنا الدور التاريخي ووظيفة المانيا في اوروبا، ولا بد ان يشمل ذلك ايضا الدوافع الى التكامل الاوروبي في اوائل الخمسينيات واليوم كوسيلة لاحتواء دولة قومية المانية. وسيعتمد الشيء الكثير، طبعا، على الاطار المستقبلي لاتحاد اوروبي في المستقبل او ربما لولايات متحدة اوروبية. وهل ستقوم اوروبا المتحدة على

ولايات او امم ام مناطق ام على الدول القومية التقليدية؟ وكيف ستتلاءم المانيا الديمقراطية المتحدة مع نظام فيدرالي دستوري اوروبي؟ وهل سيحقق حل كهذا للمشكلة الالمانية كمسألة تاريخية وسياسية ونفسية تسوية دائمة؟ اذا نظرنا الى هذه الأمور فسنجد كثيرا من المشاكل والقضايا التي لم تتم تسويتها. وعلى الرغم من ان المانيا الديمقراطية عام ١٩٩٠ تختلف تماما عن المانيا الامبريالية او النازية، فما زال جيران المانيا يوجسون خيفة من انها قد تهدف مرة اخرى الى الزعامة الاوروبية. واليكم مثلا "الهجوم الشفوي" الذي شنه نكولاس ريدلي على الاتحاد الاوروبي والمانيا حيث قال: "إن المسألة برمتها فرقعة المانية القصد منها الاستيلاء على اوروبا بأكملها، ولذا يجب احباطها. لأن هذا الاستيلاء الالماني الداهم، على أسوأ الاسس، مع تصرف الفرنسيين تصرف التابع، امر لا يمكن التساهل فيه اطلاقا" (٩). وكلما جرى بحث دور المانيا الجديدة المتحدة في اوروبا جديدة، فان البعد التاريخي للمشكلة الالمانية، وخاصة الصورة السلبية للالماني والتي لا تزال عالقة في اذهان العديد من الطبقات الحاكمة، يطفو الى السطح مرة اخرى، ولهذا سيكون من المناسب اولا بحث الابعاد التاريخية للمسألة الالمانية، كما يسميها الالمان، او للمشكلة الالمانية كما يسميها جيرانها. وقد صدر العديد من النشرات خلال الحرب العالمية الثانية لمعالجة "مشكلة المانيا" (١٠).

وقد كان هناك عدد قليل فقط من الكتاب الذين بحثوا مسألة كيفية التغلب على "الخطر الالماني التاريخي" على اساس التفكير بتعاون دولي لالمانيا جديدة" تكون قد نبذت روح النبلاء الاقطاعيين في بروسيا الالمانية من شؤونها الداخلية" والمباشرة بمعالجة القضايا المعنية من وجهة نظر متوازنة (١١). وقيل في معظم تلك المقالات إن "من الصحيح القول إن العناية الألهية قد حملت الالمان قدرا مضاعفا من الخطيئة الاصلية" (١٢). ومن بين اكثر المقالات شيوعا مقالة بعنوان "سجل اسود، الالمان ماضيهم وحاضرهم" (١٣)، وقد اشتملت على سبع اذاعات اذاعها السير روبرت فانستارت، والى جانب الخطب العامة العديدة والكتيبات حول المانيا والشخصية الالمانية، هناك مداولات ومذكرات مستفيضة اعدتها دوائر حكومية ولجان خاصة لمعالجة احد البديلين "التقسيم او الوحدة" لالمانيا في تسوية ما بعد الحرب. ومنذ العام ١٩٤٥ فان "مشكلة المانيا" حظيت دائما بالاهتمام الحكومي (١٤).

لماذا اصبحت المانيا مشكلة؟ ما الذي يربطه جيران الالمان بالمشكلة الالمانية؟ وما الذي يعنيه الالمان عندما يتحدثون عن المسألة الالمانية؟ يتضح من هذه الاسئلة ان المسألة الالمانية لا بد أن تكون موضوعا معقدا وصعبا الى حد ما. ويبدو ان ما يربطه الناس بالمسألة الالمانية يعتبر مسألة منظور ونهج تختلف الى حد كبير تبعا لوجهة النظر القومية، وهكذا يبدو من المستحيل تقريبا وضع تعريف مقبول لدى الالمان وجيرانهم، ومن شأنه ان يضع حدا للشكوك التي تكتنف معنى المسألة الالمانية (١٥). وستكون اعتباراتي قد اظهرت حتى الآن انه لا يمكن اعتبار المسألة الالمانية ظاهرة طفت فجأة عام ١٩٤٥ على مسرح السياسة الدولية. كما انها لم تكن نتيجة للسياسة القومية الاشتراكية منذ عام ١٩٣٣، ولم تكن كذلك نتيجة مباشرة "لسياسة يالطا". ان المسألة الالمانية تدل على اكثر من تقسيم المانيا بعد الحرب، اذ أنها عندما ينظر اليها من منظور تاريخي يتبين انها مشكلة تركيبية للتاريخ الاوروبي.

فالمسألة الالمانية، ماضيها وحاضرها وطريقة حلها، لا يمكن فهمها ما لم نذكر دائما الابعاد التاريخية والاوروبية للمسألة الالمانية، وعلينا ان نبحث في ظروفها التاريخية ونضعها في اطار

تاريخي، ومن هذا المنظور يمكننا ان نستخلص نظرة ثاقبة من التقاليد التاريخية الالمانية وانماط الدول في اوروبا الوسطى.

لدى البحث في البعد التاريخي للمسألة الالمانية واثره اليوم، اود ان اؤكد اربعة مظاهر بايجاز، اعتقادا مني بانها ضرورية لفهم مشكلة المانيا :

١- ما الذي نفهمه من "المسألة الالمانية" أو "المشكلة الالمانية" من منظور سياسي، وما الذي تعنيه تاريخيا؟

٢- هل كان تأسيس الامبراطورية الالمانية كلايندوتش عام ٧١/١٨٧٠ هو الحل الوحيد الذي لا مفر منه لمسألة القومية الالمانية في القرن التاسع عشر؟

٣- ما هي اهداف وافكار الاشتراكيين القوميين فيما يتعلق بالمسألة الالمانية وتوحيد اوروبا تحت الحكم الالماني، وماذا كان رد فعل الحلفاء، وكيف كانت خطتهم لالمانيا واعادة تعمير اوروبا بعد الحرب؟ هل توقعوا حل المشكلة الالمانية حلا نهائيا؟

٤- ماذا كان تأثير المشكلة الالمانية على عملية دمج اوروبا منذ الخمسينيات وماذا كان سيحدث لجمهورية المانيا الديمقراطية لو لم تحدث "الثورة الصامتة" في شهر تشرين الثاني عام ١٩٨٩؟

وستتناول ملاحظاتي الختامية النقاش الأخير حول مسألة المانيا وظروف حلها على خلفية التاريخ الالماني والاوروبي، والتصورات الضرورية لاقامة المانيا اوروبية ضمن اطار اوروبا متحدة.

٢. المعنى السياسي والتاريخي للمسألة الالمانية :

هل توحي عبارة "المسألة الالمانية" بالضرورة انها كانت مسألة المانية؟ ان غالبية مواطني جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية الجديدة ("نحن شعب واحد") يعتقدون بالتأكيد ان هذا هو الحال. فهم يربطون مع "المسألة الالمانية" مشكلة كيفية التغلب على تقسيم بلادهم بعد الحرب دون موافقتهم. وبذا اصبحت المسألة الالمانية مصطلحا سياسيا في تاريخ المانيا بعد الحرب، واصبحت اعادة توحيد المانيا هدفا سياسيا في كلا الالمانيتين، وأصبحت كل من جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية، التي اسست عام ٤٩/١٩٤٨، تدعي بأنها هي الممثل الشرعي لشعب المانيا بأسره. وبينما كانت الجمهورية الفيدرالية تهدف الى اعادة توحيد المانيا بالسلام والحرية على اساس نظام سياسي فيدرالي ديمقراطي، اعتبرت جمهورية المانيا الديمقراطية ان النظام الاشتراكي القائم على المركزية الديمقراطية هو افضل سبيل لالمانيا كلها وشعبها، لكن البعد السياسي للمسألة الالمانية يشمل ناحية واحدة فقط من مشكلة معقدة. فنحن لا نستطيع فهم منشأ وواقع الدولتين في المانيا دون ان نبقي في الاذهان موقعها وميزتها التاريخية. فما الذي نعنيه بالمسألة الالمانية كمصطلح سياسي وما الذي نربطه مع بعده التاريخي؟ ان المسألة الالمانية كفكرة سياسية تشمل جميع المشاكل المتعلقة بالمانيا منذ العام ١٩٤٥. فعلى الرغم من التكامل القائم، يجب ان نميز بين المستوى الالماني القومي، والمستوى الاوروبي الدولي (١٦). ومن منظور الماني كانت تعنى بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٩/١٩٤٨ الحفاظ على الوحدة السياسية والقانونية والاقليمية والاقتصادية لالمانيا. ومنذ تأسيس دولتين في المانيا عام ١٩٤٩، فانها توحي بمشكلة كيفية التغلب على تقسيم المانيا اما باعادة التوحيد او باتحاد

جديد للشعب الالماني. وقد أكدت جمهورية المانيا الفيدرالية المرة تلو الأخرى حقيقة ان استمرار تقسيم المانيا يجب ان يعتبر تهديدا للسلام الاوروبي في المدى البعيد، وهكذا فان المسألة الالمانية مع كل ملابساتها الأمنية كانت وما زالت تعتبر عنصرا هاما في السياسة الدولية، كما تدل على ذلك محادثات الاربعة+٢، والنية في الدعوة لعقد اجتماع خاص لمؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا في شهر تشرين الثاني ١٩٩٠.

أما من منظور السياسية الدولية فان المسألة الالمانية تعني مشاكل وقضايا عديدة كان على المنتصر ان يواجهها بعد الاستسلام غير المشروط لالمانيا يوم ٨ ايار ١٩٤٥، وقد ظلت تلك المشاكل والقضايا دون تسوية حتى وقتنا الراهن. وفيما يلي بعض الأمثلة : اعادة دمج المانيا في النظام الكوني والاوروبي بعد الحرب، المانيا/الالمانيتان ومصالح الأمن الاوروبي، اعادة تعمير اوروبا ودور المانيا، القرار بشأن النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لالمانيا بعد الحرب، معاهدة سلام مع المانيا تعين الحدود الدولية المستقبلية لدولة المانيا او الدول التي ستخلف الرايخ الالماني، العلاقات الالمانية-الالمانية، الموقع الجغرافي السياسي والجغرافي الاستراتيجي لالمانيا في اوروبا الوسطى، الدمج السياسي والعسكري والاقتصادي لكلا الالمانيتين في نظام التحالف الشرقي والغربي.

وهكذا يبدو من المناسب التحدث عن المسائل الالمانية وفي الوقت ذاته اعتبارها مسائل فردية ترتبط كل منها بالأخرى ارتباطا لا يمكن فصله.

وعند تحليل المسألة الالمانية من منظور تاريخي فانها تعني اكثر بكثير من تقسيم المانيا بعد الحرب العالمية الثانية وحق تقرير المصير للشعب الالماني. ثم ان اثر الحرب العالمية الثانية ونتائجها اعطت جوهرا جديدا "لمشكلة المانيا التاريخية". ويصح هذا اذا عالجنا المشكلة من منظور قومي او من وجهة نظر دولية اوروبية. وقد اعاد الفرد جروسر الى اذهاننا بشكل منطقي ان "النهج المتزامن المحض يعطي انطباعا مضللا ذا بعدين" (١٧). ومن جهة اخرى هناك مخاطر اذا بالغنا في التشديد على الاستمراريات والتقاليد التاريخية لالقاء ضوء على الحاضر او اذا استخدم النهج التاريخي كوسيلة لدعم الاهداف السياسية او الايديولوجية او كليهما معا. ان من واجب المؤرخ المحترف ان يظهر احساسا بالمسؤولية عند التعامل مع مشاكل وظواهر الماضي. اذ عليه ان يعلم الجمهور عموما كيف يفهم ماضيه، لان الشعب الذي يكتب تاريخه قد يتعثر في حاضره (١٨). ولا يمكن ان تكون مهمة المؤرخ توفير خطط عمل للمستقبل، اذ عليه ان يستخلص العبر من النتيجة التي يتوصل اليها، علما بأن الظواهر والظروف التاريخية قد تعطي نظرة ثاقبة في تراكيب وخيارات الماضي التي لا ينبغي ان تحول الى الزمن الحاضر. ففي احسن الاحوال، يمكن لخيار او نموذج او بنية تاريخية كهذه ان تعطي دافعا للتعامل مع اعتبارات كيفية حل المشكلة بصورة مرضية.

فيما يتعلق بالبعد التاريخي للمسألة الالمانية يجب ان نلاحظ أن المسألة الالمانية اصبحت مسألة رئيسية لنظام الدول الاوروبي ونظام السلام الاوروبي قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بزمن طويل. فقد كانت مشكلة اوروبية منذ مطلع القرن الثامن عشر على الأقل، عندما نالت فكرة القومية، نتيجة للثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، بعدا سياسيا مبتدئة بذلك حقبة الدولة القومية. ومن وجهة نظر الدولة القومية اصبحت المسألة الالمانية مشكلة رئيسية لنظام الدول الاوروبي وتطوره

... وإن دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧ واثرها على مفاوضات السلام عام ١٩١٩، أظهر أن المسألة الالمانية قد اصبحت قضية عالمية، ويجب على الالمان وغيرهم من الامم ان يتذكروا هذه الحقيقة، وهي ان المسألة الالمانية ليست مجرد قضية المانية. ولذا فان الالمان لا يمكنهم حلها وحدهم. ويوفر النهج التاريخي فقط النظرة الثاقبة القائلة بأن النظام السياسي والاجتماعي للأمة الالمانية اليوم، كما هي حاله في الماضي، كان دائما قضية دولية اوروبية، ومن اجل اي خيار لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الخلفية الاوروبية والدولية. وهكذا فاننا نرى من خلال قراءة التاريخ الالماني انه من اجل تحقيق الاهداف السياسية الالمانية، لا بد من تأمين الدعم الاوروبي (١٩).

هناك تفسيرات مختلفة للمشكلة الالمانية او المسألة الالمانية وذلك تبعا للمنظور القومي المختلف. فوجهة النظر الالمانية او الفرنسية او البريطانية او الامريكية او الاسترالية او الهولندية او السوفيتية او البولندية او الايطالية ستقدم فهما مختلفا للمشكلة والافكار المتعارضة. وأحد الاسباب الرئيسية لهذا قد يكون، كما اشار ثيودور شايدر، ان "هناك مسألة المانية، اذا جاز لنا القول، بالمعنى الذاتي والموضوعي، اي كسؤال يوجهه الالمان الى انفسهم حول هويتهم وفهمهم للماضي. ومن جهة اخرى، تعنى سؤالا يطرحه الآخرون على الالمان" (٢٠). وسيثبت هذه النقطة تعريفان مختلفان لمصطلح "مسألة المانية" فالمسألة الالمانية، كما عرضها لوثر جال عام ١٩٧١، ظلت دائما، "سياسية خارجية اجتماعية ودستورية، كما انها مشكلة سياسية ثقافية واقتصادية. وقد تداخلت هذه المشاكل في كل مظهر من المظاهر المتقلبة المتداخلة" (٢١).

أما المؤرخ البريطاني إي. جي. بي تايلور فيرى أن "للمشكلة الالمانية جانبين. اذ كيف يمكن لشعب اوروبا أن يأمن غائلة نوبات العدوان الالماني المتكرر؟ وكيف للالمان ان يكتشفوا شكلا سلميا مستقرا من الوجود السياسي. تدور المشكلة الأولى حول سلوك الآخرين، وليس الألمان، وهي لا تستعصي على الحل" (٢٢). أما حل المشكلة الثانية فيحتم على الاوروبيين التمسك "بالادارة القديمة وهي المانيا المقسمة التي وفرت على اوروبا المشاكل على مدى مئات السنين. انه ليس الحل الأمثل، ومن المرجح ان لا يدوم، لكنه افضل من عدم وجود حل على الاطلاق" (٢٣). ويلقى تايلور اللوم على "قوى التقسيم" لاعترافها بالندم على تقسيم المانيا، والادعاء رسميا بانها تعمل من اجل اعادة توحيدها، وابداء الاسف رسميا "على أي ايحاء بأن اتخاذ الحيطة والحذر ضد عدوان الماني جديد، امر ضروري الآن أو انه سيكون كذلك ابدا" (٢٤).

ومن وجهة النظر هذه يجب ان يسعد الالمان بتقسيمهم لأن "المانيا المقسمة فقط هي التي يمكن ان تكون المانيا الحرة. اما المانيا التي يعاد توحيدها فلن تكون حرة: فهي اما ان تصبح دولة عسكرية لكي تستأنف مسيرتها نحو الهيمنة على اوروبا، او ان التدخل الاجنبي سيسعى الى تقليص قواها، اذا ما احس الحلفاء السابقون بضرورة التعاون مرة اخرى وفي الوقت المناسب. ان دولة المانيا المزدهرة في الوقت الراهن (أي عام ١٩٦١) لهي خير دليل على ان الانقسام لا يسبب الانحطاط، بل على العكس فان، الانقسام هو سبب رخاء المانيا" (٢٥).

يرى تايلور ان الجذور التاريخية "للخطر الالماني" ربما تكمن في الحلف الالماني القومي، فقد صرح عام ١٩٤٥ بأن "تاريخ الالمان هو تاريخ التطرف، فهو يضم كل شيء ما عدا الاعتدال، وعلى مدى الف عام خبر الالمان كل شيء ما عدا الحالة السوية، لقد سيطروا على اوروبا كما كانوا هم

انفسهم ضحايا غلبوا على امرهم وسيطر غيرهم عليهم، واستمتع الالمان بحريات لا مثيل لها في اوروبا ووقعوا ضحايا لاستبداد لا يعدله استبداد، وانجب الالمان فلاسفة افذاذا وموسيقيين بزوا غيرهم روحانية، وانجبوا كذلك اكثر الساسة بطشا. وكانت كلمة "الماني" تعني في مرحلة معينة كائنا عاطفيا موثوقا ورعا يعتبر ذخرا لهذا العالم، وفي مرحلة اخرى اعتبر "الالماني" وحشا، عديم المبادىء ومنحطا لدرجة لا يستحق معها الحياة. من ناحية جغرافية يعتبر الالمان من شعوب الوسط لكنهم لم يجدوا ابدا طريقا وسطا في الحياة في تفكيرهم وأقل من ذلك في سياستهم. فالتوسع الالماني ليست له نقطة جغرافية محددة، وبالمثل ايضا لا توجد لتقليصهم نقطة محددة ... وعلى مدى الف سنة كانت المانيا الجغرافية تتمدد وتتقلص كأنها آلة الاكورديون الموسيقية. ففي بعض الاحيان انحصرت المانيا بين الراين والألب، وفي احيان اخرى تمددت حتى وصلت الى البرينيز والى القوقاس. فالحدود الالمانية التي رسمت هي حدود مصطنعة ولذا فهي غير دائمة، أما جغرافية المانيا فثابتة (٢٦).

أما وجهة النظر الأكثر توازنا فقد اتخذها جون كي سودن حيث يقول إنه بقدر ما يتعلق الامر بالمسألة الالمانية، فان الآراء "تختلف اختلافا كبيرا، غير انه يمكن تمييز اتجاهين رئيسيين. فالنهج التاريخي ينظر اليها بشكل رئيسي في اطار دستوري واقليمي وجغرافي سياسي على مدى مئات السنين. اما وجهة النظر (السياسية) بعد عام ١٩٤٥ فتعتبرها في جوهرها مجموعة الاسئلة الراهنة المتعلقة بالتقسيم واعادة التوحيد، مؤكدة ليس فقط العامل القومي بل وأهميته في السياسة الاوروبية وحتى في السياسة العالمية كذلك (٢٧). ويؤكد تعريف سودن ان المسألة الالمانية كانت دائما قضية دولية واوروبية وامنية، ولهذا فان من التضليل حصر تلك المشكلة المعقدة لالمانيا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومثلما علمنا من تصور تايلور للمشكلة الالمانية، فانه يعتقد ان هناك صفة قومية المانية سلبية ناجمة عن الموقع الجغرافي الوسيط للشعب الالماني، ويحاول تايلور، كغيره، أن يثبت ان هناك استمرارية سلبية للتاريخ الالماني خلال الف عام. فقد تم التأكيد على ناحية القوة السياسية للمشكلة الالمانية منذ الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، وعلى الرغم من نظرتة المنحازة للتاريخ الالماني والابداع الالماني والشخصية الالمانية، فان هناك بعض العناصر في تعريفه للمشكلة الالمانية، من شأنها، اذا تجردت من الموقف المنحاز، ان تعطي الحقائق المقررة من اجل التحليل التاريخي للمسألة الالمانية. ويجب ان نعتبر العوامل المتداخلة التالية عوامل أساسية :

١- صورة المانيا: اي ان المشكلة هي كيف يرى الالمان انفسهم وكيف يراهم جيرانهم. نتيجة لتوكيد الالمان على اهميتهم وتفوقهم، تحولت الصورة الالمانية في الخارج وبالتدريج الى صورة سلبية منذ اواسط الخمسينيات من القرن التاسع عشر، وبعد الثورات المجهضة عام ١٨٤٨ صدرت نشرات وكتب عديدة عن التراث الالماني وعن الحاجة الى دولة قومية للالمان، ولذلك فان المرء يعثر كثيرا، وبغض النظر عن وجهة نظر كلايندوتش وجروبدوتش، على عبارات مثل: الالمان "هم أكثر الاجناس حضارة على وجه الارض" (٢٨)، و"الالمان هم الأمة الرائدة" (٢٩)، و"طبيعة الدولة هي القوة والقوة مرة اخرى" (٣٠). لقد استبدلت النظرة التي كانت في معظمها ايجابية عن المانيا. فالصورة المليئة بالتناقضات عن بروسيا بعسكريتها وكفاءتها التي نمت منذ اواخر القرن الثامن عشر اصبحت بديلا لعبارة "الماني" بعد تأسيس الامبراطورية البروسية-الالمانية. ولعبت "العسكرية البروسية" ومرادفها "النازية" دورا رئيسيا في اعتبارات الحلفاء حول المانيا في الحرب العالمية الثانية (٣١).

٢- جغرافية المانيا : على النقيض من ايطاليا او بريطانيا، لا توجد حدود طبيعية في اوروبا الوسطى. فهناك اراض منخفضة تمتد من شمال فرنسا الى غرب روسيا، ولما كانت المانيا تقع في قلب اوروبا فمعنى ذلك ان الاتصالات الاوروبية لا بد ان تمر فيها. ولذا فان اوروبا الوسطى من وجهة نظر جغرافية سياسية وجغرافية استراتيجية تتمتع بمركز رئيسي لأي نظام اوروبي (٣٢). وقد يكون هذا هو احد الاسباب بأن النهج الالماني للاحاطة (التطويق) ربما يكون في الموقع الجغرافي لالمانيا منذ نهاية القرن الثامن عشر، وافضى ذلك الى القيام بمحاولات لتأمين حدود آمنة لالمانيا عن طريق التوسع الاقليمي.

٣- طبيعة الدولة الالمانية : تتأرجح تصورات الدولة الالمانية بين الوحدة المركزية والاتحاد المتنوع، بين التجزئة والتماسك، وبين الاشكال المركزية والفيدرالية للحكم. غير ان النظام الدستوري لالمانيا له اهمية كبرى بالنسبة الى عمل نظام الدولة الاوروبي. ولذا فان جيران المانيا لهم مصلحة حيوية في ان اي ميثاق دستوري متفق عليه للامة الالمانية لن يسبب عدم استقرار النظام الاوروبي. وانطلاقا من هذا التصور فان عملية توحيد المانيا ستراقب بعناية من قبل الدول المحاذية لالمانيا ... وقد عملت محادثات "الاربعة + ٢" على ايجاد حل مقبول للالمان وجيرانهم في اوروبا.

بعد الحرب العالمية الثانية ركز الشاعر الفرنسي بول كلوديك المشكلة كتابة حيث قال: "لا تقوم المانيا من اجل تقسيم الدول، بل من اجل جمع تلك الدول حولها ... ودورها هو خلق الاتفاق وجعل الامم المختلفة المحيطة بها تشعر بأنها لا تستطيع العيش دون اعتماد كل منها على الاخرى" (٣٣). قد تكون الدولة الالمانية القومية المركزية هادفة الى السيطرة على اوروبا، في حين ان حلا موازيا للخطوط الفيدرالية سيظهر ميلا اقوى الى التعاون الاوروبي. وسيكون النظام السياسي لالمانيا الجديدة نظاما ديمقراطيا وفيدراليا بوصفه جزءا لا يتجزأ من البنية الاوروبية. ان غالبية الالمان لا يهدفون الى بسط السيطرة الالمانية على اوروبا، بل يفضلون قيام المانيا اوروبية كجزء من اوروبا المتحدة.

٤- العامل الديموغرافي (الطاقة السكانية) : تشير الارقام السكانية الى أن الالمان هم الأمة المهيمنة في قلب اوروبا، وتربطهم حدود مع كل دولة اوروبية تقريبا، ولذا يشعر جيران المانيا بعدم الارتياح من طاقتها السكانية، ولا ينبع هذا الشعور من اعتبارات امنية فقط.

٥- الامكانية الاقتصادية : لما كانت المانيا (٣٤) تملك موارد طبيعية طفيفة كالفحم وخام الحديد والبوتاس، فقد ازداد اعتمادها على التجارة الدولية ووضع الاقتصاد العالمي، فكان عليها ان تبيع سلعها في السوق العالمية وتتنافس مع دول صناعية اخرى، واضطرت كذلك الى شراء المواد الخام باسعار دولية. واذا اخذنا هذه المستلزمات بعيْن الاعتبار فان مركز المانيا في الاقتصاد الدولي والتجارة العالمية ينطوي على قوة وضعف في آن واحد، وهكذا فان معرفة الاوضاع الاقتصادية المتناقضة زادت من الجهود للاكتفاء الذاتي الالماني.

منْ وجهة نظر المؤرخ تعتبر هذه الضوابط الخمس، المتداخلة بشكل لا ينفصم، عناصر حاسمة في المسألة الالمانية. وينبغي ان نتذكرها في نقاشنا الراهن.

٣. اساس الامبراطورية الالمانية الصغرى وحل المسألة الالمانية في القرن التاسع عشر

طرح جيمس.جي شيهان عام ١٩٨١ السؤال التالي بشكل استفزازي : "ما هو التاريخ الالماني؟"، وقد لفت تحليله الانتباه الى حقيقة ان التاريخ الالماني في القرن التاسع عشر يجري حصره في مجرد تأسيس امبرطورية المانيا الصغرى، وكيف ان بروسيا سارت على مبادىء "مهمتها الالمانية" محققة الحلم القومي للامة الالمانية. ودعا شيهان دارسي التاريخ الالماني الى اعادة التفكير في "تقليد مؤرخ قوي ولجوج" ارسى قواعده هنريخ فون ترتشكي ... "اذا نقلنا الرايخ الالماني الصغير من موقعه الفريد المتميز كموضوع للتاريخ الالماني ووضعنا مكانه الصراع الدائب بين التلاحم والتجزئة، فاننا لن نحصل على نظرة جديدة للماضي الالماني فحسب، بل سنحصل ايضا على منظور مختلف يمكننا معه استقصاء الحاضر الالماني ... فمن هذا المنظور يمكننا ان نرى أن العام ١٩٤٥ لم يحدد "نهاية التاريخ الالماني" كما يدعي البعض بأسى. لقد حان الوقت للاعتراف بأن الحقبة الراهنة لها شرعية تاريخية خاصة بها، وهي شرعية لا تستمدها من علاقتها بالرايخ القديم بل تستمدها من مكانها ضمن تقليد تاريخي اوسع وأعمق. ان الحاضر الالماني ليس حاشية للماضي الامبريالي، بل انه فصل جديد في قصة أقدم" (٣٥).

وبالمثل فان المؤرخ النمساوي فرتز فيلز يحاول ان يبرهن الشيء ذاته عندما يتذمر من تحول فكرة المانيا الصغرى الامبريالية من برلين الى بون اي بروسيا مقابل بروسيا، ويرى هذا المؤرخ من وجهة نظره انه يجب ان يكون هناك "توحيد" للتاريخ الالماني (٣٦). وقد قال المرحوم كارل ديترتش اردمان في محاضرة القاها مؤخرا "ثلاث دول - وأمتان - وشعب واحد": "وكان توحيد المانيا الصغرى على يد بسمارك هو أول تقسيم لالمانيا ... حيث تم تقطيع اوصال الكونفدرالية الالمانية ... واستثنيت النمسا من النظام الكونفدرالي الاوروبي الأوسط، وعلينا اليوم ان نعيد النظر في المسألة التي يدور حولها نقاش كبير، وهي ما اذا كانت طريق بسمارك للوحدة هي الحل العملي الوحيد، ام ان هناك بدائل واقعية (٣٧).

وأثناء بحثي في الكونفدرالية الالمانية والمسألة الالمانية في القرنين التاسع عشر والعشرين، تناولت بالبحث المفصل المشاكل المتعلقة بالبدائل لتأسيس الامبراطورية الالمانية عام ١٨٧١(٣٨). وسأتناول بعض الاعتبارات بالبحث الموجز فيما يلي. لقد اشرت الى ان المسألة الالمانية ظلت قضية كبرى في التاريخ الاوروبي منذ ان اكتسبت فكرة الأمة اهمية سياسية. في نهاية الحروب النابوليونية كان المؤرخ الالماني هيرين يبحث طبيعة النظام الدولي ودور المانيا ضمن اطار عمل اوروبي، وقال إن "الدول عند تشكيلها نظاما سياسيا حرا، يجب ان تحترم كل منها استقلال الدولة الأخرى احتراما متبادلا"، كما يجب ان تكون مستعدة للحفاظ على هذا الاستقلال. ليس هناك بديل لنظام اوروبي يقوم على توازن القوى فضلا عن الملكية الكونية المسيطرة للدولة المهيمنة، كما ان "المانيا، الدولة الوسطى لاوروبا لا يمكن تحويلها الى دولة واحدة - من شأنها ان تكون قبرا للتطور الالماني والحرية الاوروبية" (٣٩).

عندما جرى بحث المسألة الالمانية داخل وخارج المانيا ابان الحرب الايطالية عام ١٨٥٩ اكدت نشرة صدرت دون توقيع في هامبورغ على ان "الدولة المركزية في المانيا أمر مستحيل ... فالدول الفردية لها حقوقها الراسخة، وينطبق ذلك بالتساوي على الدول الصغيرة والكبيرة (٤٠).

وقد أشار هيرين والكاتب المجهول الذي اقتبسنا اقواله، الى المشاكل الكبرى للتاريخ الالماني والاوروبي وهي المشاكل التي علقت في اذهان الحلفاء في الحرب العالمية الثانية والتي لا تزال - الى حد ما على الأقل - ماثلة حتى يومنا هذا.

إن نهاية الامبراطورية الالمانية القديمة عام ١٨٠٦، ونهاية اتحاد الراين الكونفدرالي وهزيمة نابليون، كانت كلها تتطلب اعادة التنظيم السياسي والأقليمي لاوروبا الوسطى بعد الحروب. وكانت هناك حلول متعددة للمسألة الالمانية قيد البحث، وكان احد تلك الحلول هو البنية الترابطية إما من النوع الكونفدرالي أو النوع الفيدرالي، ويبدو ان الحل الكونفدرالي للمشكلة الدستورية والقومية هو افضل الحلول في الوقت الراهن، من حيث انه يخدم اغراض نظام دولي فاعل يرضي المصالح الاوروبية عموما، ويأخذ بالحسبان الدرجات المتفاوتة للتحديث في المانيا. وكانت محصلة ذلك الكونفدرالية الالمانية عام ١٨١٥، ولما كانت قد تأسست في مؤتمر فيينا فان بامكانها ان تفي بالمهمات الالمانية والاوروبية للاسباب التالية:

١- ان الكونفدرالية كميثاق قومي للامة الالمانية ربط بين جميع الدول المتحررة من الامبراطورية القديمة، وعن طريق تنظيمها يمكنها ان توفر الحماية والأمن لها ضد اي غزو الماني او اوروبي. وقد تم الحد من الحقوق السيادية للدول الاعضاء من خلال التزاماتها بالقانون الفيدرالي، واصبح النظام المتعدد الدول هو القاعدة لاوروبا الوسطى.

٢- ان وجود وبنية الكونفدرالية الالمانية في وسط اوروبا يمكن ان يضمن الاستقرار اللازم للنظام الاوروبي كله، وقدر للكونفدرالية الالمانية ان تصبح "حجر الزاوية" لنظام الدول الاوروبية والنظام الدولي الاوروبي الاوسط الى حد كبير. وينص الاطار الدستوري المخصص للدول الالمانية الصغيرة والمتوسطة، على دور اساسي من اجل توازن "اوروبي" و "الماني" فاعل ومستقر.

٣- يمكن للكونفدرالية الالمانية، عن طريق بنيتها الدستورية والسياسية، ان تؤدي دورا مركزيا في نظام الأمن الاوروبي. فقد وفرت مؤسساتها العسكرية الوسائل لدمج الدول الضعيفة من ناحية جغرافية استراتيجية مثل الدانمارك وهولندا في نظامها الدفاعي. وفضلا عن ذلك فان هذا الدور الدفاعي، الذي يكفله نظام فيدرالي، يمكن المحافظة عليه، اي ان المانيا لن تشكل خطرا امنيا على جاراتها الاوروبيات.

حافظت الكونفدرالية الالمانية على وحدة الامة الالمانية، واستطاعت التغلب على العداء النمساوي-البروسي (او تحييده على الأقل)، واتاحت افضل الفرص لتطور سلمي تدريجي واتحاد ترابطي فعال لاوروبا الوسطى. وكانت الكونفدرالية الالمانية للعام ١٨١٥ هي الحل العملي الوحيد للمسألة الالمانية بعد الحروب النابليونية ... أما الدولة القومية الالمانية المركزية، التي طالبت بها حركة قومية صغيرة لكنها غوغائية، فقد كان بالامكان تأسيسها في وجه المعارضة للقوى الاوروبية والالمانية الكبرى والدول الالمانية المتوسطة. ولم تكن الظروف المحيطة بتأسيس الكونفدرالية الالمانية، ومنظور التطور الدستوري الالماني والبدائل له، قد قبلت في التأريخ الالماني، لان "فيدرالية" التأريخ الالماني، بعيدا عن الرأي المتجه نحو المانيا الصغرى-البروسية، لم تحدث حتى ذلك الوقت. وكان هذا ناجما الى حد ما عن الاعتبار بأن الرايخ الالماني من وجهة نظر قانون الامم لم يندثر يوم ٨ أيار ١٩٤٥ بل انه لا يزال قائما من ناحية قانونية، اي ان الرايخ الالماني لم يستطع التصرف ككيان سياسي في غياب معاهدة سلام. ولذا فان "الدول الالمانية اللاحقة" يمكنها فقط ان تبرم معاهدات نيابة عن نفسها وليس نيابة عن المانيا ككل.

واذا فعلت ذلك فستكون قد تجاوزت الحقوق الراسخة لحلفائها زمن الحرب. ولذا فانه الى جانب عملية توحيد جمهورية المانيا الفيدرالية وجمهورية المانيا الديمقراطية جرت في الوقت ذاته محادثات "الاربعة+٢" بين الدولتين الالمانيتين وكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، ومن جهة اخرى لم تصر حكومة المانيا الغربية، لاسباب كثيرة، على التوقيع على معاهدة سلام بل انها كانت تستكشف وسائل اخرى.

إن اسباب انحلال الكونفدرالية الالمانية عام ١٨٦٦ اسباب معقدة. غير انه في نهاية الأمر، كان من شأن اصلاح مجد لمؤسسات الكونفدرالية بعد احيائها عام ١٨١٥، ان يصون الوجود "المرسخ" للدول الالمانية الصغيرة والمتوسطة داخل النظام الترابطي المتعدد الدول في اوروبا الوسطى. وبذا كان باستطاعة الكونفدرالية الالمانية ان تقوم بدورها الاوروبي لحفظ السلام بشكل فعال. تبددت فرص اقامة نظام اوروبي مركزي وترابطي فاعل، وأدى الانجاز الفيدرالي الفاشل عام ١٨٦٦ ضد بروسيا الى حل الكونفدرالية الالمانية. وانجزت بروسيا "مهمتها الالمانية" واصبحت بطلة التاريخ الالماني. وكان لزوال الدول المتوسطة في جنوب المانيا (بادن، بافاريا، روتنبرغ وهيس دارمشتات) عام ١٨٧١ كوحدات سياسية دولية مستقلة، كان له، كما نرى اليوم، اثر دائم على البنية الكونفدرالية لالمانيا. وتبين ان الواقع الدستوري في المانيا كان فيدرالية "وهمية"، وكان اثره على النظام الاوروبي مهما بدرجة معادلة. بعد العام ١٨٧١ لم يعد للدول الالمانية المتوسطة وجود كعوامل استقرار دولية واقليمية، فكان لا بد لذلك من اثر كبير على النتائج الاوروبية لتوحيد المانيا. ولذا يجب اخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار عند تحليل عملية تحول نظام الدول الاوروبية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وكذلك عند تصور جيران المانيا للماضي الالماني (٤١). ولدى البحث عن بدائل للحل البروسي-الالماني الاصغر للمسألة الالمانية بعد الحرب العالمية الثانية، وكنموذج معقول لاتحاد الدول الاوروبية، كانت الكونفدرالية الالمانية مثابة نموذج تاريخي (٤٢).

كان أحد أسباب اخفاق الهيئة السياسية الاوروبية المركزية على غرار النمط الكونفدرالي هو ايمان بروسيا "بمهمتها الالمانية" ففي العام ١٨١٥ ونتيجة لاعتبارات امنية اوزوبية تتعلق بفرنسا، حصلت بروسيا على اكثر المناطق الصناعية الالمانية تقدما آنذاك، وهي مناطق تقع على مفترق الطرق الاوروبية. ففي حين انسحبت النمسا اقليميا من المانيا وسعت الى تعويض ذلك في ايطاليا، نجد أن بروسيا توسعت الى داخل المانيا عام ١٨١٥، وحصلت على موارد كان لها أثر كبير على ادوارها السياسية والعسكرية والاستراتيجية والاقتصادية في اوروبا. وكان بمقدور بروسيا ان تزعزع النظام الاوروبي الترابطي المركزي لو لم تقبل الحدود التي خصصت لها. وهي لم تفعل ذلك كما نعلم. وهكذا عادت مشكلة السيطرة في اوروبا الوسطى من الباب الخلفي بعد الثورات الفاشلة عام ٤٩/١٨٤٨، والتي تمت تسويتها بوسائل عسكرية غير قانونية لصالح بروسيا. وقدر للدور العدواني والعسكري لبروسيا في التاريخ الالماني والاوروبي - وهو دور مبالغ فيه في عبارة قالها الجمهوري الانجليزي فردريك هاريسون بأن "بروسيا من ناحية سياسية تعتبر معسكرا، وان كل بروسي مجند فيه" (٤٣) - قدر له أن يصبح قضية رئيسية في التخطيط الحربي للحلفاء بخصوص المانيا والهدف المشترك الذي لا نزاع فيه وهو سحق العسكرية البروسية والنازية. ونتيجة لذلك فان الدول الكبرى الاربع، المسؤولة عن المانيا كلها، وضعت في شهر شباط عام ١٩٤٧ حدا بشكل رسمي لوجود بروسيا كدولة المانية كان قد تم التساؤل حولها في اعتبارات للحكومة البريطانية اثناء الحرب (٤٤).

٤. المشكلة الالمانية، أثر الاشتراكية القومية ومواقف الحلفاء (١٩٣٣ - ١٩٤٥)

مع مجيء هتلر والاشتراكيين القوميين وصلت المسألة الالمانية الى ابعاد داخلية ودولية جديدة. ولكي نفهم هذا فان من المهم ان نعرف ان احدى ميزات الاشتراكية القومية هي غموضها، اي ان الاشتراكية القومية تجمع بين عناصر تقليدية وثورية في ايديولوجيتها التي كان لها اثر حاسم على سياستها الداخلية والخارجية، وعندما كان الاشتراكيون القوميون يتحدثون عن مطالب المانيا العادلة للحصول على وضع القوة العظمى وعلى المساواة السياسية والعسكرية، أبدوا اهتماما بمصالح الأمة الالمانية، وكما تدل جميع الظواهر فانهم كانوا يسعون الى الحصول على اهداف سياسية خارجية المانية تقليدية. وكان التأييد العلني لهذه الاهداف التقليدية/الاصلاحية ذا وظيفة ثنائية، لان النازيين ادركوا أن :

١- هذه الاهداف تحظى بشعبية لدى الأمة الالمانية، وان بامكانها ان تجمع الالمان حول الفوهرر الذي بدا وكأن في استطاعته تحقيق آمال سياسة بسمارك.

٢- اعادة التسلح خلال المراحل الأولى بعد تولي الاشتراكيين القوميين كانت تتطلب انتهاج سياسة بدت متجهة نحو مراجعة سلمية لمعاهدة فرساي.

أما الأهداف الايديولوجية العنصرية للاشتراكية القومية، أي "قوميتها البيولوجية" (توماس بنردى)، فيمكن تحقيقها فقط اذا نجحت "حكومة الثورة القومية" (كما احب النازيون تسمية انفسهم) في تفعيل الموارد المادية والبشرية لالمانيا. وكانت "قوميتها البيولوجية" وسياستها القائمة على العنصر تؤشران بالضرورة الى سياسة التوسع والعدوان. ووفرت نتائج هذه السياسة الاطار السياسي للتطورات بعد الحرب.

عند تحليل السياسة الخارجية لالمانيا النازية ومقارنتها بالسياسة الخارجية لالمانيا التقليدية (والتي كانت، حتى ميونخ، ممثلة الى حد معين من قبل صفوة بيروقراطية من وزارة الخارجية)، فاننا سنجد فرقا كيفيا في النهج نحو التطبيق النظري والعملي للشؤون الخارجية. وعلى الرغم من حقيقة ان الضوابط الاقتصادية وكذلك العسكرية والامنية في البداية، اثرت على السياسة الخارجية لالمانيا الهتلرية، هناك اسباب وجيهة للاعتقاد بأن هتلر "المكيافيلي الانتهازي الذي لا يراعي حرمة" (اندريا هيلجروبر) كان يتمسك بتصور اساسي مبرمج الى حد معين للسياسة الاشتراكية القومية. والواقع ان الاهداف العالمية للاشتراكيين القوميين، مع اعتمادهم المتبادل القوى في عوامل السياسة الخارجية والايديولوجية والداخلية، يمكن بلوغها فقط عن طريق القوة العسكرية. وبينما كان الاشتراكيون القوميون يتخذون علنا موقفاً اصلاحيا او حتى سلميا، فانهم في الواقع كانوا يهدفون الى تحقيق خططهم التوسعية والعدوانية، وهكذا أكد هتلر في خطاب القاه امام الرايخستاغ يوم ١٧ أيار ١٩٣٣ - وهو ما يسمى "خطاب السلام" - النوايا والاهداف السلمية "لالمانيا الجديدة". وطالب باعادة النظر في معاهدة فرساي كشرط ضروري "لمساواة" المانيا وعودتها الى مركز القوة العظمى (٤٥).

غير ان هتلر في حديث الى جنرالات الرايخفير بعد ايام قليلة من ترشيحه لمنصب مستشار الرايخ، قال إن المانيا يجب ان تكون مستعدة لحرب بحلول عام ١٩٤٠، وبأنه ينوي صبغ اوروبا "بصبغة المانية" (٤٦). وتجلت هذه الاهداف التوسعية للاشتراكية القومية القائمة على فكرة

"العنصر المتفوق"، بحشد صناعة حربية في زمن السلم من أجل توفير مادة حربية قد تحتاج اليها. وكانت الآثار الفورية لهذه الخطط العدوانية هي تركيز الانتاج الصناعي الالماني على انتاج التسلح واعداد المجتمع الالماني اعدادا عسكريا. وعندما نشبت الحرب عام ١٩٣٩، كانت فكرة العسكرية الالمانية "للحرب الخاطفة" قد ادخلت بنجاح مذهل: ففي السنة الأولى من الحرب سقطت كل من بولندا، وهولندا، وبلجيكا ولوكسمبرغ والدنمارك والنرويج -وأكبر الغنائم جميعا- فرنسا، سقطت كلها امام "الوهرماخت" المظفر. ووضعت هذه البلدان إما تحت الادارة العسكرية الالمانية تماما، أو انها تركت بسيادة مقلصة على اجزاء من اراضيها. وبدا أن بريطانيا ايضا كانت في طريقها الى الهلاك، ففي دنكرك استطاعت بريطانيا انقاذ حياة ٢٥ الف جندي نجوا من الموت في اللحظة الأخيرة تماما واضطروا الى ترك معظم معداتهم. فما الذي كان سيفعله هتلر الآن وقد غدا سيد الجزء الأكبر من القارة الاوروبية؟ كما جاء في الموجز الاستخباري الاسبوعي الصادر عن وزارة الخارجية يوم ٩ تموز ١٩٤٠، اصبح هتلر أمام "أكثر القرارات مصيرية في حياته". انه يستطيع ان يسحق بريطانيا العظمى بغزوها، او يجوعها حتى الاستسلام بفرض حصار عليها، او اقناعها بضرورة السلام بموجب الشروط الالمانية وذلك عن طريق استحالة النصر النهائي. وفي ظل هذه الظروف سيضطر الى إحراز نجاح متفوق إما بتوجيه الضربات الى قلب الخصم او بتوسيع مجال فتوحاته حيث تكون المقاومة في اضعف حالاتها. ومهما كان الذي سيفعله هتلر، فان هدفه هو تحقيق سلام وفقا لشروطه (٤٧).

لم تحدث مداهنات هتلر وتهديداته اي اثر. فقد فشلت محاولة غزو بريطانيا (عملية أسد البحر)، وكانت هذه اول نكسة كبرى لآلة الحرب الالمانية. في اوائل صيف عام ١٩٤١ تحولت القوات الالمانية ضد الاتحاد السوفييتي وتوقع معظم رجال السياسة الالمان وغير الالمان هزيمة سريعة لهذه الدولة الشرقية. وفي منتصف عام ١٩٤٢ وصلت امبراطورية هتلر الاوروبية ذروتها فامتدت من نورث كيب الى شمال افريقيا ومن الاطلسي الى القوقاس. وكانت هذه هي المرحلة التي انطلقت فيها الدعاية الالمانية تتحدث عن نظام اوروبي جديد تحت قيادة المانية.

في صيف عام ١٩٤٢ بدا كأن المانيا قد بلغت مركزا قياديا آمنا في اوروبا، كما بدا أن السلام الالماني للقارة لم يعد سوى مسألة وقت فقط (٤٨). لم يكن من قبيل الصدفة انه في هذه الفترة بالذات (١٩٤٠-١٩٤٢) ظهرت دراسات كبرى قام بها مؤرخون واقتصاديون تعالج مشاكل اعادة البناء الاوروبي، وتوزيع الموارد الطبيعية، وموضوع الرايخ (٤٩). وأسهم المؤرخ ويستفال من هامبورغ بدراسة موالية للاشتراكية القومية تحت عنوان "داس رايخ" (٥٠) وعززت دراسات اخرى ظهرت في هذه الفترة على أوتار مماثلة. ومنذ منتصف العام ١٩٤٠ اثارت الدعاية الالمانية مسألة "خطط اعادة وتنظيم اوروبا". واشارت المرة تلو الاخرى الى ضرورة ان تكون اوروبا الجديدة ذات اكتفاء ذاتي اقتصادي (٥١). بعد الحرب "ستقوم المانيا باعادة تنظيم اوروبا القارية اقتصاديا" (جوبلز). كانت فكرة "نظام اوروبي جديد" في مراحلها الاولى تستخدم اساسا لاغراض دعائية. وفي العام ١٩٤٢ اصبحت الخطط الالمانية لاوروبا الجديدة على اساس "الرايخ الالماني الأكبر" اكثر واقعية. ففي محاضرة القاها الوزير الدكتور فرانك في جامعة هايدلبرغ، بحث فكرة الرايخ واعادة تنظيم اوروبا (٥٢). وقال في سياق محاضرته إن اوروبا بلغت مرحلة ينبغي لها ان تسن نظاما جديدا. وسيقوم هذا النظام على اخوة الشعوب الاوروبية، وعلى شيوع مصالحها، وعلى اساس فكرة ان المجتمع العام سيرعى مصالح اعضائه. وطرح هذا التوازن النافع للمصالح كضرورة ملحة لتطوير اوروبا الحرة المكتفية ذاتيا. وعلاوة على ذلك، فان اوروبا ستتحرر من الاعتماد على

الهيمنة والوصاية المتقلبة والحمقاء للقوى العالمية الانجلوسكسونية. ثم ان اقامة النظام الجديد في اوروبا لن يهدف الى الحرمان من الحقوق القومية، كما ان هدفها لن يكون ارهاب شعوب اوروبا او فرض نظام خاص عليها، بل ان هدفه سيكون "فايكنغ" اوروبي. واشار فرانك كذلك في الخطاب ذاته، الى حقيقة ان "الشعب الالماني يقف امام اكبر انجاز اقليمي وسياسي وشعبي في تاريخه" (٥٣).

في شهر ايلول عام ١٩٤٣، وعلى الرغم من تدهور موقف المانيا العسكري، فانه " صاغ خطوطا ارشادية رئيسية تتعلق بتوحيد اوروبا الحتمي (٥٤). وكانت هناك نغمات ايديولوجية قليلة فقط لهذه الخطوط الارشادية. فبدلا من ذلك، اعتبر توحيد اوروبا ضرورة في وجه التغير التكنولوجي السريع، وتحسن وسائل الاتصالات، وانتاج اسلحة متقدمة جدا. ورأت وزارة الخارجية الالمانية أن القارة الاوروبية، بدون توحيد، ستكون غير قادرة على المحافظة على دورها العالمي، وهكذا ارتبطت شعوب اوروبا في مجتمع مصيري. ولا بد ان تعتبر حرب المانيا ضد انجلترا بانها حرب اوروبا للتوحيد ضد عدو قديم للقارة. اضافة على ذلك، انه على الرغم من ان الاتحاد الاوروبي يجب ان يقوم على اساس كونفدرالي، فان دول المحور، نظرا لموقعها الجغرافي والسياسي، ستصبح هي القيادة الطبيعية لاوروبا، لكن عندما طرحت هذه الافكار للبحث في اللجنة الاوروبية التابعة لوزارة الخارجية الالمانية، كان مد الحرب قد بدأ ينقلب ضد المانيا، وفشل التحدي من اجل السيطرة الاوروبية، مبددا بذلك آمال الآف السنين لبناء الرايخ الالماني الأكبر.

ما هي آثار السياسة الاشتراكية القومية على مسألة المانيا؟

١- نجح الاشتراكيون القوميون في تعبئة الموارد الالمانية الى مستوى لم يعرف من قبل. فغزوا اوروبا لفترة قصيرة من شمال افريقيا الى الميحط المتجمد الشمالي، ومن المحيط الاطلسي حتى بحر قزوين. ولذا فان هزيمة الرايخ الالماني الاكبر ستكون له، من وجهة نظر سياسية وامنية، آثار اقليمية وسياسية واقتصادية كبرى على اعادة البناء الاوروبي في فترة ما بعد الحرب.

٢- إن السياسات الرعوية للاشتراكية القومية وكذلك سياسة المانيا للاستغلال في اوروبا الشرقية والشرقية الجنوبية، وضعت حدا لاحتمالات اتباع سياسة صيانة حقوق الاقلية الالمانية في هذه المناطق، فوضعت الحرب حدا لوجود مستوطنات المانية منذ مئات السنين في اوروبا الشرقية (٥٥).

٣- إن سياسة المانيا الاشتراكية القومية الرامية الى الاخضاع والاستغلال وكذلك ادعاءاتها بالهيمنة على اوروبا (وحتى على العالم)، قضت على كل فرص التوصل الى تسوية اوروبية تقوم على نظام توازن القوى، فخسرت بذلك جميع تصورات احياء فكرة المانيا العظمى، واصبح حتى من المشكوك فيه بقاء الدولة الوطنية البروسية التي اقيمت عام ١٨٧١.

عندما اختارت الحكومة البريطانية، في ظل الظروف الضاغطة في صيف عام ١٩٣٩، ان تحقق الأمن العسكري ولو على حساب الأمن الاقتصادي، كانت مقتنعة آنذاك ان السبيل الوحيد لضمان استمرار وجود الامبراطورية البريطانية ودعم مركز بريطانيا المتداعي كقوة عظمى، هو اعلان الحرب على المانيا الهتلرية، غير ان هذا لم يحل دون خطر انحدارها الى مركز قوة من الدرجة الثانية في ظل نظام مختلف نوعيا في فترة ما بعد الحرب، لكن اقتنعت الصفوة السياسية بأن الأمة البريطانية سترص صفوفها مرة اخرى وتحرز "نصرا للحق". وهكذا اصبح دحر النازية الأمل

الوحيد المتبقى لاقامة نظام اوروبي جديد وفقا للشروط البريطانية. وكان كفاح بريطانيا من أجل نصر عسكري ضد هتلر ينطوي، بادىء الأمر، على احتمالات قليلة لانهاء الحرب بصورة ناجحة وسريعة، فبعد الهزائم الساحقة التي نزلت بحلفاء بريطانيا الاوروبيين، اضطرت الى تحمل العبء الأكبر من الحرب وحدها، خاصة خلال العام ١٩٤٠ واوائل العام ١٩٤١. لكن الوضع المادي والعسكري طرأ عليه تحسن عندما "عبرت الولايات المتحدة عن تأييدها العلني لقضية الديمقراطية ضد الديكتاتورية المعتدية"، وسنت القوانين اللازمة لدعم بريطانيا ماليا وماديا في كفاحها ضد النازية.

أخذت العلاقات الالمانية الامريكية في التدهور بشكل مثير منذ منتصف العام ١٩٤٠، ووجه هتلر اتهامه للرئيس الامريكي روزفلت والامريكيين "بالعدوان الادبي" أثناء الاحتفال بيوم الاسطول عام ١٩٤١، زاد الرئيس روزفلت من حدة النغمة الصريحة التي كان قد استخدمها في رسالته الموجهة الى الندوة السنوية التي تعقدها رابطة السياسة الخارجية الامريكية (٥٦). وأشار روزفلت في رسالته ايضا الى خطط مفصلة لسيطرة المانيا على العالم، وهي خطط قال إنها "موجودة في حوزة" الحكومة الامريكية. وأوضح الرئيس في اصرح خطاب له القاه قبل ستة اسابيع من الهجوم الياباني على بيرل هاربر - وهو الهجوم الذي ادخل الولايات المتحدة رسميا في الحرب - أن الولايات المتحدة قد تخلت منذ زمن عن دور القوة غير المكترثة. وبعد بضعة اشهر من دخول الولايات المتحدة الحرب تشكل الحلف المعادي لهتلر، وكان الهدف المتبادل لهذا "الحلف غير المقدس" الحاق هزيمة كاملة بالمانيا النازية والاطاحة بهتلر وبطانته. وشن المعسكران حربا شرسة شاملة اتخذت تدريجيا سمة ايديولوجية.

... ودارت احاديث في أوساط الفئات السياسية والبيروقراطية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا حول حلول مختلفة للمشكلة الالمانية، غير ان البحث لم يتعلق فقط بتدمير العسكرية الالمانية والنازية، بل دار حول اعمار اوروبا بعد الحرب، وبرزت في تلك المباحثات ايضا العبر المستخلصة من معاهدة فرساي وكذلك تصورات الشخصية والتاريخ الالمانيين. ولتجنب اسطورة "طعنة جديدة في الظهر" تنشأ في المانيا في فترة ما بعد الحرب، اتفق الحلفاء على وقف الاعمال العدائية بعد استسلام المانيا دون قيد او شرط، واحتلال المانيا احتلالا كاملا (٥٧). وعلاوة على ذلك، نظرت طواقم تخطيط في الحلول العسكرية والاقتصادية والسياسية للحيلولة دون وقوع عدوان الماني في المستقبل. وفي حين كان الجمهور العام يبحث في امر خيارات مختلفة بالنسبة لمعاملة المانيا بعد الحرب، ومستلزمات سلام دائم يأتي في معظمه ضمن اطار قرطاجي (انظر مثلا خطط التقسيم التي وضعها مورجنتاو الاصغر، وسومر ويلز) (٥٨).

بحثت لجان خبراء متنوعة في واشنطن ولندن الحجج المؤيدة والحجج المناقضة لتقسيم المانيا او وحدتها. وقامت تلك اللجان بمهمتها بشكل رصين وجدي ولذا فقد كانت اقل ايذاء من المتطرفين (٥٩). وتركزت الحجج المطروحة لتأييد او معارضة "مرغوبية تقسيم المانيا"، على المسائل الاقتصادية والامنية. فبينما أيد روبرت فانستارت، المستشار السياسي للحكومة البريطانية، تقسيم المانيا لاسباب اقتصادية من اجل تجنب حرب المانية سادسة ضد اوروبا(٦٠)، حذر جون مينارد كينز حتى في عام ١٩٤٠ من تقسيم المانيا، وأكد كينز على ضرورة "خلق صحة اقتصادية والمحافظة عليها" في كل بلد اوروبي بعد الحرب، "على ان ينطبق المبدأ ذاته على الشعب الالماني"، حيث اقتنع كينز بأن "المانيا في ظل رعاية جديدة سيسمح لها باستئناف قدر

من القيادة الاقتصادية في اوروبا الوسطى وهي قيادة تنبع من مؤهلاتها وموقعها الجغرافي. لا أستطيع ان ارى كيف يمكن لاوروبا ان تتوقع اعادة بناء اقتصادي فعال اذا استثنيت منها المانيا وظلت كتلة متقرحة في وسطها"(٦١).

لكن يتبين من المذكرات التي تبحث في مستقبل المانيا ودورها في اوروبا بعد الحرب انه لا بد من وجود قيود دولية معينة تفرض على المانيا، وسواء قسمت او ظلت كيانا سياسيا واحدا، فان نية طواقم التخطيط كانت تتجه الى الرأي القائل بأن على المانيا ان تسهم في الانعاش الاقتصادي لاوروبا دون ان تهدد امن الدول الاوروبية. ان احدى الحجج التي تعارض تقسيم المانيا والتي تتكرر مرارا في الملفات التي اطلعت عليها هي ان تقسيم المانيا "لا يعزز قضية الأمن". بل على العكس، سيشكل تقسيمها خطرا دائما على نظام العالم في المستقبل. ولذا فان الخبراء الامريكيين والبريطانيين عبروا مرارا عن الرأي بأن من الافضل تعزيز ازالة المركزية السياسية والاقتصادية لالمانيا" التي قد تنشأ من التقليد الحي للفيدرالية بالمانيا ومن رد الفعل على المركزية النازية" (٦٢)، وقد عبر الخبراء عن رأيهم هذا أثناء نظرهم في الحلول للمشكلة الالمانية. وهكذا فان وزارة الخارجية البريطانية اقترحت، من اجل التغلب على معضلة "التقسيم او الوحدة"، في خريف عام ١٩٤٤ تقطيع اوصال بروسيا لا المانيا (٦٣). اذ ان هذا من شأنه ان يعزز المصالح الاوروبية ويوفر في الوقت ذاته افضل السبل من اجل التطور الايجابي لالمانيا بعد الحرب ... وقيل آنذاك إن بروسيا، وليس المانيا، هي التي كانت تشكل خطرا امنيا بالغا لاوروبا وللعالم. ان تقطيع اوصال بروسيا سيكون مفيدا لانه سيوفر توازنا اقليميا افضل بين الدول الالمانية كما سيوفر اطارا دستوريا فيدراليا اكثر فاعلية لالمانيا. وسيتيح تحقيق هذه الظروف افضل الامكانات لبناء نظام ديمقراطي ومستقر في المانيا، وهكذا فان بالامكان خلق ظروف "قد يمكن ان تقوم منها المانيا جديدة كما يعاد بناء اوروبا جديدة كذلك" (٦٤). "هناك ناحية مهمة اخرى في هذا المجال. فقد اكدت المذكرة على الأثر النفسي لتقطيع اوصال بروسيا: "اذ لا ينكر احد ان بروسيا كانت بؤرة العسكرية الالمانية منذ ايام فردريك الاكبر، ولذا فان ازالة بروسيا ستكون عملا قويا ورمزيا، واضحا للجميع، وقد اظهر النازيون ان من غير الحكمة التقليل من شأن قوة الرمزية، خاصة في المانيا" (٦٥). وهكذا فان ازالة مركزية المانيا والقضاء على العسكرية البروسية سيرقى الى مرتبة التقليل من "الخطر الالماني" التاريخي الى حده الادنى.

أما بالنسبة الى مستقبل اوروبا فقد انصب اهتمام الحلفاء الغربيين، وخاصة بريطانيا، على الانعاش الاقتصادي لاوروبا (٦٦). وكانت بريطانيا بوجه خاص تخشى "الاضطراب الاقتصادي" و "الفوضى" التي من شأنها ان تعزز الشيوعية في اوروبا كلها. ويتضح هذا من بيان لانطوني ايدن الذي قال إنه "شخصيا يميل الى الاعتقاد بأن الفوضى تلد الشر وليس الخير. يجب ان لا ننسى أن الكساد الكبير كان أحد الاسباب الرئيسية لنمو الحزب النازي، ونحن لا نرغب في تدمير النازيين لنستبدلهم بمن يعدلهم شرا" (٦٧). ان الخوف من تحول المانيا، او الأسوأ من ذلك، تحول اوروبا كلها الى الشيوعية، لم يكن مقتصرا على رجال السياسة المحافظين والرسميين (٦٨). واحتج كينز، عند تأكيده على أهمية المانيا الاقتصادية بالنسبة الى انتعاش اوروبا (وهي أهمية ستتعوض في حالة تقسيم المانيا)، بأن القيادة الاقتصادية لالمانيا ستكون امرا لا مفر منه "ما لم تكن نيتنا تسليم المهمة الى روسيا"(٦٩).

على نقيض ما حدث بعد انتهاء الحروب النابوليونية او الحرب العالمية الأولى، لم يكن هناك في عام ١٩٤٥ أية مبادىء او اتفاقيات بالنسبة الى مستقبل المانيا واوروبا في فترة ما بعد

الحرب، اذ توصل الحلفاء الى اتفاق فقط، عام ١٩٤٤، بشأن مناطق/وقطاعات الاحتلال والسيطرة على الآلية الالمانية.

في مؤتمر وزارة خارجية الدول الاربع الكبرى المنعقد في موسكو، اتفق الحلفاء (بريطانيا العظمى، والولايات المتحدة الامريكية، والاتحاد السوفييتي والصين) على رد الحقوق الشرعية للنمسا كدولة ذات سيادة (٧٠). لكن على الرغم من وجود هيئة استشارية اوروبية في لندن، وكانت قد شكلت في طهران، فان غياب الاتفاق المتبادل عموما بشأن اسس النظام في فترة ما بعد الحرب، اثبت انه امر قاتل في وجه العلاقات المتدهورة بسرعة بين الحلفاء في وقت الحرب. حدثت مجادلات حول الاقتراح البريطاني المتعلق بمناطق الاحتلال، وادى سلوك السوفييت حيال هيئة المراقبة على البلقان، الى التذمر وعدم الثقة. وتظهر الوثائق التي تعالج المؤتمرات في دمبارتون اوكس (بشأن اقامة منظمة عالمية) وبريتون وودز (صندوق النقد الدولي) (٧١)، اختلافا في الرأي بالنسبة الى قضايا الأمن والتعاون الدولي، والاقتصاد العالمي ومعنى منظمة دولية. واثار طلب السوفييت تعويضات في مؤتمري يالطا وبوتسدام مشاكل اضافية (٧٢). وقد نشأ تباين الآراء من النظرات والمناهج المختلفة، فكانت بريطانيا تختلف اختلافا كليا مع الآراء الامريكية. فقد اقترح الوفد البريطاني الى بوتسدام، مثلا، على الامريكيين "الرغبة في ابرام معاهدات سلام مبكرة مع الدول الاربع الصغرى (اي بلغاريا، وفنلندا، وهنغاريا ورومانيا) كأمر مرغوب فيه في حد ذاته، وكوسيلة وحيدة لتأمين جلاء الجيش السوفييتي في وقت مبكر عن اراضي هذه الدول" (٧٣). لم تؤيد الولايات المتحدة هذا الحل، رغم الصراعات المتزايدة بشأن عملية "انظمة الهدنة" على اساس ثلاثي حقيقي. وفي حين كانت بريطانيا مهتمة بايجاد تسوية مبكرة ومستقرة للمسألة الاوروبية، قائمة بدور "ممثل الثقافة الاوروبية" في بوتسدام، كانت الولايات المتحدة مهتمة بشكل رئيسي في دخول الاتحاد السوفييتي المبكر في حرب الباسفيكي. اما فيما يتعلق باجراءات التوصل الى تسوية سلمية لالمانيا، فقد تبنت وزارة الخارجية فكرة كان قد جرى بحثها مرارا وتكرارا من قبل الحكومة البريطانية ولجان التخطيط لما بعد الحرب ... اي لجنة الهدنة وفترة ما بعد الحرب. هل ينبغي ان تقوم حكومة المانية مركزية، ام هل ينبغي حكم المانيا كمحمية (٧٤) - نظرا لانعدام امكانية وجود قادة ديمقراطيين بعد عشر سنوات من قمع النازية؟ (٧٥). ونتيجة للتوقيع على بنود الاستسلام غير المشروط من قبل القيادة الالمانية العليا، وتولي رؤساء اركان الجيوش الاربعة ادارة شؤون المانيا، لم تكن هناك "حكومة المانية" واختفت الحكومة الالمانية المركزية. ولما كان من المستحيل "انقاذ معاهدة على غرار معاهدة فرساي في المستقبل المنظور، حتى لو كان ذلك امرا مرغوبا فيه"، فقد اقترحت وزارة الخارجية استخدام السلطة العليا على المانيا، وهي السلطة المخولة للحلفاء بموجب اعلان ٥ حزيران ١٩٤٥ "لفرض شروط سلام الحلفاء على المانيا من قبل "اعلان الحلفاء" (٧٦). كان هذا الاجراء هو المفضل على غيره، اذ لم يكن على الحلفاء الانتظار فترة غير محدودة حتى تقوم حكومة مناسبة في المانيا يمكنها ان توقع "معاهدة سلام رسمية". وأبدى مسؤلو وزارة الخارجية اسبابا وجيهة لتبني نهج صنع السلام في الاعلان (٧٧).

في وجه الاحتكاك المتزايد بين الحلفاء، ثبت فيما بعد أن قرار تقسيم المانيا الى اربع مناطق احتلال وارجاء تسوية القضايا "الاكثر الحاحا"، كان قرارا قاتلا. واستغرق مجلس وزراء الخارجية قرابة سنتين لوضع معاهدات سلام لايطاليا وبلغاريا ورومانيا وهنغاريا وفنلندا. وحالت التوترات

المتصاعدة بين الحلفاء الغربيين والاتحاد السوفييتي دون التوصل الى معاهدة سلام لالمانيا والنمسا.

جاهرت المذكرة الامريكية الاساسية التي تبحث في سياسة ما بعد الحرب ازاء المانيا، والتي اتفق عليها في شهر تموز ١٩٤٤، جاهرت بمعارضتها الشديدة لخلق مناطق احتلال في المانيا، وهو الأمر الذي يعني التقسيم الواقعي لالمانيا، فقد تنبأ المسؤولون في وزارة الخارجية الامريكية بأن هذه المناطق ستقع تحت سيطرة القوى الثلاث العظمى التي "ستجد نفسها تزايد على كسب الالماني بتقديمها الوعود للعمل على اعادة توحيد المانيا" (٧٨) وهكذا اقترح وزير الخارجية كورديل هيل على الرئيس الامريكي في شهر ايلول ١٩٤٤ بأن "لا يتخذ اي قرار حول امكانية تقسيم المانيا الى ان نرى طبيعة الوضع الداخلي، وما هو موقف حلفائنا الرئيسيين من هذه المسألة" (٧٩).

إن العلاقات المتدهورة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من جهة، وبين الاتحاد السوفييتي من جهة اخرى، وكذلك التوترات والخلافات بين الحلفاء الغربيين، عجلت في ظهور سلسلة ردود فعل تمثلت في اجراءات واجراءات مضادة تقوم على سوء التفاهم السياسي والأمني وعلى المصالح الاقتصادية والمخاوف والشكوك لدى كلا الجانبين، بالنسبة الى تقسيم المانيا واوروبا. واعتبر تقسيم المانيا على اساس الحدود العسكرية امرا غير طبيعي فضلا عن انه غير تاريخي (٨٠).

٥. المانيا والدمج الاوروبي : مخاوف رغم الاحتواء

لا بد من اعتبار ان تأسيس جمهورية المانيا الفيدرالية وجمهورية المانيا الديمقراطية عام ٤٩/١٩٤٨ جاء نتيجة، وليس حافزا، لتطور نظام دولي ثنائي القطب تهيمن عليه القوتان الأعظم اللتان خرجتا كذلك من الحرب. واندمجت الدولتان في المانيا كل منهما في معسكر القوة التي تحميها، اي اندماج جمهورية المانيا الفيدرالية سياسيا واقتصاديا وعسكريا في الحلف الغربي، وتبعا لذلك اصبحت جمهورية المانيا الديمقراطية جزءا لا يتجزأ من الكتلة الشرقية (٨١).

كما رأينا، كانت صورة المانيا، التي بحثناها آنفا، قضية كبرى في التخطيط زمن الحرب، ومن جميع الاعتبارات المتعلقة بالمانيا ودورها الاوروبي مستقبلا بعد الحرب العالمية الثانية. وكان احد المظاهر الهامة في جميع المباحثات هو كيفية دمج المانيا الغربية في مجتمع ديمقراطيات اوروبا الغربية في الخمسينيات وما زال يلعب دورا هاما في السياسة الاوروبية ووسائل الاعلام، وخاصة منذ اعادة طرح المسألة الالمانية على جدول الاعمال السياسي لاوروبا منذ شهر تشرين الثاني عام ١٩٨٩، وهو موضوع كان قد اختفى من جدول الاعمال منذ الجمود الذري في منتصف الخمسينيات.

وبطبيعة الحال ما زالت النغمات السلبية المتعلقة بصورة المانيا او الالمان تستخدم لتحويل الانتباه عن المشاكل والقضايا الداخلية، لكن ينبغي عدم التقليل من أهميتها. بل علينا ان نتذكر دائما التجربة التاريخية الماضية التي مر بها جيران المانيا منذ اواخر القرن التاسع عشر وخلال

الحرب العالمية الثانية بما في ذلك الخطط الالمانية لبناء نظام اوروبي جديد، ومجتمع اوروبي اقتصادي - تصبح ولايات اوروبية متحدة في وقت لاحق - تحت القيادة الالمانية. وهكذا كان من مصلحة الدول الاوروبية الأخرى ان توافق على نظام الضبط والتعديل لكي تجعل من مسعى المانيا للسيطرة (او حتى القيادة)، سواء كانت منقسمة او متحدة، امرا مستحيلا. وهنا يصبح الدمج عبارة رئيسية، فهو بمثابة استراتيجية تجمع بين صورة المانيا، والأمن الاوروبي والنواحي الاقتصادية ومشكلة العقد السياسي للأمة الالمانية. ولذا يمكن التعامل مع الدمج إما كاستراتيجية سلبية او ايجابية لاحتواء المانيا ضمن اوروبا. وينبع كلا الأمرين من جذر واحد.

كانت مشكلة الأمن الاوروبي الى جانب صورة الالمان عامل حسم اساسيا في جميع الاقتراحات والاعتبارات المتعلقة بدمج المانيا الغربية في اوروبا. وقد عرف جيران المانيا الاوروبيون أن المانيا الموحدة قد تخرج الى حيز الوجود في مرحلة معينة من تطورات فترة ما بعد الحرب، رغم حقيقة انهم يفضلون المانيتين في اوروبا ما بعد الحرب، وخير مثال على ذلك المناقشات العامة التي جرت في الدول المجاورة لالمانيا عند اعادة الصبغة العسكرية لكلا الالمانيتين. وقد ساد الخوف حينئذ مثلما ساد في اوائل الثمانينيات من ان المانيا قد تستعيد قوتها العسكرية. فاذا اجتمع لها ذلك الى جانب طاقتها الاقتصادية، فان الدوائر السياسية تعتقد انها ستشكل خطرا على اي تطور سلمي في اوروبا. اشتدت حدة المناقشات عندما اقترح تشرشل، بعد نشوب الحرب الكورية، عام ١٩٥٠، انشاء جيش اوروبي، وعندما ارتأى الحلفاء الغربيون اعادة تسليح جمهورية المانيا الفيدرالية. كانت هناك عدة اقتراحات مثل خطة-بيفن والخطة الرامية الى انشاء جماعة دفاع اوروبية، وقد وقعت معاهدة انشاء هذه الجماعة الدفاعية عام ١٩٥٢، لكن الجمعية الوطنية الفرنسية رفضت المصادقة على هذه المعاهدة عام ١٩٥٤.

جرت مناقشة احتمالات ومدلولات جماعة الدفاع الاوروبية في مؤتمرات الاحزاب الوطنية. ففي تشرين الثاني عام ١٩٥١ بحث مؤتمر الحزب الاشتراكي البلجيكي نتائج مساهمة المانيا الغربية العسكرية في الدفاع عن اوروبا الغربية، وقضى مؤتمر الحزب أن: "الحزب لا يعارض من حيث المبدأ اقامة جيش اوروبي لكنه يعتقد انه في حالة اعادة توحيد المانيا فان الدفاع الغربي لن يكون كافيا. وفضلا عن ذلك فان كوادر الجيش الالماني ستأتي من Wehrmacht، ولذا فان الحزب يعارض اي شكل من اشكال اعادة تسليح المانيا لان ذلك سيشكل خطرا على الديمقراطية في المانيا وعلى السلام في العالم" (٨٢).

وفي خطابه امام المؤتمر اشار نائب رئيس الحزب الاشتراكي البلجيكي الى ان المانيا العسكرية تشكل خطرا على اوروبا كلها، واشار كذلك الى الحلف الذي تم التوصل اليه بين مولوتوف وريوزتروب في شهر آب من عام ١٩٣٩، كما أشار الى معاهدات رابالو (١٩٢٢)، واختتم خطابه بالقول أن العسكريين والسياسيين الالمان كانوا دائما يحبذون اقامة علاقات ودية مع روسيا. وتجتمع لديه تجربة المرور باحتلالين المانيين اثناء حياته، وكذلك الخوف من استيلاء الشيوعية على اوروبا. وجاهر متحدثون آخرون في المؤتمر بمعارضتهم "لأي تنظيم متسرع للوحدة الاوروبية". اذ يجب ان تكون بريطانيا طرفا في اية هيئة متكاملة لاوروبا الغربية مثل المؤتمر الاوروبي للأمن والتعاون، وجماعة الدفاع الاوروبي، والا فسيكون هناك خطر السيطرة الالمانية في اوروبا الموحدة، اي لا بد من وجود ثقل مضاد وموازٍ لالمانيا لأن اية دولة ديمقراطية لا يمكنها ان تنكر حق المانيا في اعادة التوحيد. كان بول هنري سباك احد

الاشتراكيين البلجيكيين القلائل في المؤتمر الذي اتخذ موقفا ايجابيا بخصوص دمج جمهورية المانيا الفيدرالية في مجتمع ديمقراطيات اوروبا الغربية. ونظرا لوجود المشكلة الالمانية فان الحاجة تدعو الى فيدرالية اوروبية :

"يجب ان ترتكز سياستنا ازاء المانيا على الامانة والثقة، وعلينا ان لا نكرر الاخطاء التي وقعت ابان الحرب فاعطينا هتلر ما كنا نرفض التنازل عنه الى ديمقراطية وايمر الصديقة. إن الفرصة الوحيدة لحل المشكلة الالمانية تكمن في قبولها كشريك مساو ضمن الفيدرالية الاوروبية" (٨٣).

إن هذه المواقف، الاحتواء بالدمج السلبي مقابل الدمج الايجابي، تسيطر الى حد ما على النقاش حول مركز المانيا الراهن في اوروبا ودورها المستقبلي في اي بناء اوروبي يتم تشييده. وهكذا فان نموذج مؤتمر الحزب الاشتراكي البلجيكي قد تكون منه دلالة على المباحثات التي تدور حول مشكلة المانيا ابتداء من مطلع الخمسينيات (٨٤). ولا يزال هناك اعتقاد شديد يتعلق بالمانيا من حيث انها كما جاء في مذكرة بريطانية عام ١٩٤٠ "وقد اظهرت بأنها اذا بلغت حدا كافيا من القوة، فلن تردعها معاهدات او تعهدات عن الاستيلاء بالقوة على ما تبغيه. ولذا فان الأمن في اوروبا يصبح امرا ممكنا فقط اذا لم يسمح لالمانيا ببلوغ درجة كافية من القوة لكي تتصرف بهذه الطريقة" (٨٥).

عندما تفاوضت جمهورية المانيا الفيدرالية عام ٥١/١٩٥٠ بشأن معاهدة مجموعة الفحم والفولاذ الاوروبية ثم على معاهدات روما عام ٥٧/١٩٥٦ لتأسيس الجماعة الاقتصادية الاوروبية (واليورانيوم)، كان على الحكومة ان تتذكر دائما نصوص القانون الدستوري الاساسي المتعلق بالوحدة الالمانية والدمج الاوروبي، اذ ان على اية حكومة المانية ان تعمل من اجل اعادة تأسيس وحدة الأمة الالمانية. اضافة الى ذلك، كان ذلك هو المبرر الذي تذرعت به الجمهورية الفيدرالية بأنها تمثل جميع الالمان طالما انهم لا يستطيعون كلهم الافصاح بحرية عن رغبتهم في حق تقرير المصير، وأيد الحلفاء الغربيون وجهة نظر الجمهورية الفيدرالية ولذا فقد قبلت تلك الدول، اثناء المفاوضات المؤدية الى معاهدات روما، طلب الجمهورية الفيدرالية عدم اعتبار "منطقة الاحتلال السوفييتي" بلدا اجنبيا (٨٦). ونص بروتوكول معاهدة روما على ان التجارة بين جمهورية المانيا الفيدرالية "ومنطقة الاحتلال السوفييتي" (أي جمهورية المانيا الديمقراطية) تعتبر "تجارة المانية داخلية". وبذا فانه اعتبارا من العام ١٩٥٨ فصاعدا بدا وكأن جمهورية المانيا الديمقراطية هي "دولة عضو غير مرئية" في الجمهورية الاقتصادية الاوروبية. وطالما لم تصبح المجموعة الاقتصادية سوقا واحدة فقد كانت هناك مشاكل صغيرة نابعة من العلاقة الخاصة بين الجمهورية الفيدرالية والجمهورية الديمقراطية. كان لا بد لاقتراب تأسيس السوق الاوروبية الداخلية كما هو مخطط للعام ١٩٩٢ من ان يضع تجارة "المانيا الداخلية" على اساس جديد، حيث كان لا بد من اعادة النظر فيها بعد اذ لم تعد هناك مراقبة على التجارة عبر الحدود ضمن الجماعة الاوروبية. ولو لم تكن التغيرات المثيرة في دول اوروبا الشرقية وجمهورية المانيا الديمقراطية منذ خريف عام ١٩٨٩، قد وقعت، فما الذي كان سيحدث للبضائع التي منشؤها جمهورية المانيا الديمقراطية وهي متجهة الى السوق الاوروبية الواحدة؟ وكيف كان شركاء جمهورية المانيا الفيدرالية والهيئة الاوروبية سيعالجون هذه الناحية الحساسة من المسألة الالمانية، مع علمهم بأن اية حكومة المانية غربية ستنقض اي قرار من شأنه ان يعرض اعادة توحيد المانيا للخطر؟ ظلت هذه القضية تشغل اذهانهم، لكن لم يشأ احد أن يمس مسائل تتعلق بالوضع المستقبلي لجمهورية

المانيا الديمقراطية ازاء السوق الاوروبية الواحدة. وهل سينتهز شركاء المانيا الغربية في المجموعة الاقتصادية الفرصة للتخلص من "الدولة العضو التاسعة" في المجموعة؟ وهل هم مستعدون لانهاء المعاملة الخاصة والعلاقة الخاصة بين الدولتين الالمانيتين التي اعتبرتها الدول الاعضاء الأخرى تشويها للتجارة؟ ومن جهة اخرى ادركت الحكومات الاعضاء في المجموعة الاقتصادية أن الجمهورية الفيدرالية لا يمكن ان تتخلى عن روابطها الاقتصادية الخاصة مع المانيا الشرقية من أجل اسباب سياسية وقانونية ... ولم تعد مسألة ما يمكن عمله مع جمهورية المانيا الديمقراطية بعد العام ١٩٩٢، قائمة. ان توحيد المانيا حقيقة. ومع ذلك فان من المثير للاهتمام ان نرى، عندما يفتح الارشيف في كل من المجموعة الاقتصادية والدول الاعضاء، ابوابه امام الباحثين، إن كانت هناك اتصالات ومذكرات ومحادثات في الهيئة، وبين الحكومات الاعضاء تتعلق بعلاقة الجمهورية الديمقراطية مستقبلا، وعلاقة الجمهورية الفيدرالية والسوق الاوروبية الواحدة. وهل كانت هناك اية خطط لتسوية نهائية لمشكلة المانيا؟

٦. المانيا الاوروبية كجزء من اوروبا فيدرالية متحدة حل المسألة الالمانية : امكانية الأمل.

عادت مشكلة المانيا للظهور، منذ اوائل الثمانينيات، على جدول اعمال السياسة الدولية، منعشة كل المخاوف والآمال والاحقاد التي تشكل الاطار التاريخي للمسألة الالمانية.

تبدو مسألة المانيا وكأنها قد سويت من وجهة نظر معظم المعاصرين. فكان هذا الموضوع لا يثار الا في الخطب الملقاة في المناسبات. وقد لفت رئيس جمهورية المانيا الفيدرالية، ريتشارد فون فايسكاكر، انتباهنا في خطاب القاه في مؤتمر الكنيسة الانجيلية بالمانيا عام ١٩٨٥ الى هذه المسألة حيث قال: "اذا كان لدينا سؤال نوجهه فاننا نريد ان نكون في مركز يخولنا الاجابة عنه والبت فيه. فاذا لم يكن بالامكان الاجابة عنه فان من الأفضل ان ننكر وجوده. هذه سجية البشر. لكن الاسئلة لا تختفي لمجرد اننا لا نستطيع الاجابة عنها، وقد اثبت التاريخ ذلك غير مرة. اثناء وجودي في برلين طرح احدهم المسألة ببراعة فائقة: "ستبقى المسألة الالمانية دون اجابة طالما ظلت بوابة براندنبرغ مغلقة" (٨٧).

ومع ذلك فان النقاش حول قرار "ناتو" الثنائي المسار ونشر صواريخ كروز وبيرشنغ-٢ في المانيا الغربية تمخض عن ارتفاع ملحوظ في الاهتمام العام بالمسألة الالمانية في المانيا ذاتها وفي اوروبا وفيما وراء البحار، وقد خشي الالمان على كلا جانبي خط الحدود من ان تصبح المانيا ميدان معركة لصراع نووي بين القوتين الاعظم. فاعطى ذلك بعدا جديدا للمشكلة الالمانية.

على عكس ما كان متوقعا، لم تكن المسألة الالمانية "قضية ميتة" بالنسبة الى "الجيل اللاحق" في المانيا شرقها وغربها. فالاهتمام المتزايد بمشكلة المانيا منذ اواخر السبعينيات، مثل مطالبة اليسار الجديد واليمين الجديد، اللذين شكلا "حلفا غير مقدس"، باعادة التوحيد عن طريق تحييد اوروبا الوسطى، والحديث غير المسؤول غالبا عن "الفرص المهدورة" (٨٨)، وحركة السلام الالمانية، ودخول حزب الخضر في برلمانات المانيا الغربية والنجاحات الانتخابية للجمهوريين في انتخابات الولايات، كل ذلك كانت تجري مراقبته عن كثب في الخارج. وكان رد فعل وسائل

الاعلام والرأي العام، والى درجة معينة الدوائر الرسمية في الدول الخارجية، يتصف "بحساسية اهتزازية" (٨٩) لأي تغيير في السياسة الالمانية. وقد كان هناك ولا يزال حديث عن اعادة ظهور "القومية الالمانية او حتى الانتقام" وعن "الخطر الالماني" وظهور "الرايخ الرابع" وعن الملامح السيئة للخلق الالماني وعن البحث غير المعقول عن "هوية المانية". واصبحت موثوقية جمهورية المانيا الفيدرالية موضع تساؤل. وينطبق الشيء ذاته على المانيا الموحدة اليوم.

في آخر خطاب له امام البوندستاغ ذكر المستشار الالماني السابق هيلموت شميدت مواطنيه ببعض النواحي الهامة للمشكلة الالمانية، فقال :

"نتيجة للمعاناة من التقسيم هناك خطر دائم من أن مشاعرنا العاطفية ستنفجر بشكل خطير، ولذا فاننا نحن الالمان في حاجة ملحة للفطرة السليمة، والتفكير السياسي لتوفير عامل التعويض اللازم لموازنة شذوذنا القومي" (٩٠). إن التغييرات في اوروبا الشرقية وتوحيد المانيا بعد ٤٠ سنة من الانفصال سيعززان بالتأكيد الحساسية والتفكير السياسي. ويبدو ان التطورات التي حدثت منذ التاسع من تشرين الثاني ١٩٩٠ تثبت ذلك، فبعد مضي بضعة اشهر استبدلت العواطف بالتفكير والاتصال مع شركاء المانيا في الغرب والشرق حتى لا تتعرض عملية التوحيد للخطر.

خلال الثمانينيات كان السبيل الوحيد للخروج من معضلة التحييد ونشر الصواريخ هو ان تتوصل الالمانيتان وجيرانهما وحلفاؤهما الى اتفاق بشأن ايجاد حل سلمي للمشاكل الالمانية والاوروبية المتداخلة والمستعصية والذي من شأنه ان يتيح تسوية سلميةٍ للمسألة الالمانية. من المؤكد انه لا توجد حلول "مثلى" "لمسألة المانيا غير المنتهية". وليس من اختصاص المؤرخ ان يعرض الخطط لذلك. لكن هناك بعض النواحي، التي تناولتها، والتي يمكن ان تثير اعتبارات ومباحثات حول الكيان الالماني ضمن اطار اوروبي. لقد كانت المشكلة الالمانية دائما قضية اوروبية رئيسية منذ ايام نابليون، اي ان خيارات الالمان لكيان الدولة القومي يمكن ان تتحقق فقط بالانسجام مع المصالح الدولية والاوروبية وليس ضدها ابدا. فالمصالح الاوروبية تستلزم تسوية لا تهدد استقرار النظام الاقليمي الاوروبي وتوفر في الوقت ذاته قاعدة صلبة للتغلب على "الخطر الالماني التاريخي" الى الأبد. اما الحل الترابطي فسيفتح قنوات امام ايجاد الحل الوسط الضروري بين حاجة الاوروبيين للامن والاستقرار وبين المطلب المشروع للالمان في تقرير المصير واعادة تأسيس ميثاق وطني. وقد كانت هذه القضايا موضع بحث في محادثات اربعة + ٢، وكان اكثرها اثارة للنقاش هو عضوية المانيا المتحدة في "ناتو" مستقبلا وكذلك قوة الجيش الالماني الجديد (٩١). وقد اعتبر قرار الحكومتين الالمانيتين بان المانيا الموحدة يجب ان تكون دولة فيدرالية على غرار جمهورية المانيا الفيدرالية، اعتبر الخيار الصحيح من وجهة نظر المانية واوروبية، فهناك الآن خمس "لاندرز" (ولايات) في جمهورية المانيا الديمقراطية البائدة : وهي ساكسونيا، براندنبرغ، مكلنبرغ، ساشن، انهالت وثورنجيا (٩٢). وستتبنى هذه الولايات نظاما سياسيا شبيها بالنظام السياسي في الجمهورية الفيدرالية، وعقدت اول انتخابات في اللاندرز (الولايات) يوم ١٤ تشرين الأول ١٩٩٠، فوضعت الولايات الجديدة على اساس شرعي. يبدو ان المسألة الالمانية ستجد اجابة عنها في المستقبل القريب. فهل ستشطب مشكلة المانيا من جدول الاعمال السياسي الى الابد؟ سيحدث هذا اذا عززت المانيا الجديدة عملية الدمج السياسي الاوروبي. وقد ذكرنا الرئيس فون فايسكاكر في خطابه لاحياء الذكرى الاربعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية بأن هدف المانيا هو "انتهاز الفرصة لرسم خط تحت فترة طويلة من التاريخ الاوروبي بدا

لكل بلد خلالها بأن السلام يمكن تصوره والاطمئنان اليه فقط نتيجة لتفوق ذلك البلد، وكان السلام يعني اثناء تلك الفترة ايضا الاستعداد للحرب القادمة" (٩٣).

منذ الخمسينيات بدأت ديمقراطيات اوروبا الغربية في عملية تكامل اقتصادي وسياسي. فلم تعد المجموعة الاقتصادية حلما، بل اصبحت حقيقة، وتعتبر الدول الاثنتي عشرة التي تشكل المجموعة الاقتصادية متكاملة اقتصاديا بدرجة عالية. لا يمكن تخفيف سرعة عملية التكامل. فالطريق الى اوروبا لا رجعة فيه. وهناك بالطبع تخفيف وتوتر احيانا، وقد فاجأت ديناميكية توحيد المانيا المجموعة الاقتصادية، فلم تكن هناك سياسة متفق عليها. وتردد شركاء جمهورية المانيا الفيدرالية لاسباب متعددة تتعلق بالبعد التاريخي والاوروبي للمشكلة الالمانية، ويمكن تتبع هذه الاسباب عبر تاريخ التكامل الاوروبي. وقد تدهورت العلاقات الالمانية الفرنسية منذ ان اقترح المستشار كول امام البوندستاغ يوم ٢٨ تشرين الثاني ١٩٨٩، وبشكل غير متوقع، عملية توحيد المانية تتم على موازاة خطوط كونفدرالية وفيدرالية (٩٤). ولم تجر اية اتصالات بشأن هذه النوايا بين المستشار كول وزملائه في المجموعة الاقتصادية، وخاصة مع صديقه الرئيس الفرنسي فرانسوا متيران. وفي حين كان الرئيس الأمريكي جورج بوش في مرحلة مبكرة جدا يحبذ توحيد المانيا دون قيد او شرط، ولم تبد فرنسا وبريطانيا حماسة شديدة لتوحيد المانيا واثر ذلك على النظام الاوروبي وتوازن القوى في اوروبا الغربية. أما رئيسة الحكومة البريطانية السيدة تاتشر فقد اوضحت ذلك علانية وفي بيانات خاصة، وقد اقترح الرئيس الفرنسي متيران خلق كونفدرالية اوروبية (٩٥)، من اجل مقاومة الاسراع في عملية توحيد المانيا. وفي مقال افتتاحي في صحيفة "لوموند" حول فرنسا والمانيا، حذر ميشيل فوزيل مواطنيه من اتباع سياسة توازن قوى يعود تاريخها الى القرن التاسع عشر من اجل احتواء المانيا الجديدة. إن سياسة عدم الثقة ضد المانيا لا توفر اساسا صلبا "لسياسة اوروبية جادة". ففي الوقت الراهن الذي يتخلله التغير السريع ستكون السياسة الحكيمة التي تتبعها فرنسا هي التعاون مع المانيا (٩٦). وصرح رئيس الوزراء الفرنسي، ميشيل روكار في مقابلة اجرتها معه مجلة "تايم"، بأن توحيد المانيا لا يعتبر تهديدا. "واذا ما مضينا بسرعة في بناء مجتمع اوروبي فان المشكلة الالمانية ستذوب في كيان سياسي اكبر" (٩٧). وكان هذا القول متفقا مع اقتراح تقدم به رئيس الهيئة في المجموعة الاقتصادية، جاك ديلور الذي اقترح اقامة اتحاد فيدرالي قبل نهاية القرن الحالي. وكان ديلور هو الذي قال في مرحلة مبكرة أن جمهورية المانيا الديمقراطية كانت "حالة خاصة" في اوروبا الشرقية وسيكون لها الحق في النهاية في عضوية المجموعة الاقتصادية. فأثار اقتراحه معارضة الهولنديين والبلجيكيين، والبريطانيين والفرنسيين. وهكذا وكما قال احد المعلقين: "فان المسألة الالمانية قد تكون هي المحك بالنسبة الى ديلور" (٩٨).

اقترح الرئيس متيران، في مقابلة تلفزيونية يوم ٢٥ آذار ١٩٩٠، فتح محادثات حول اتحاد سياسي في المجموعة الاقتصادية التي ينبغي ان تشكل في نفس الوقت الذي تكتمل فيه السوق الاوروبية الواحدة (٩٩). وإن مبادرة كول-متيران التي طرحت في قمة دبلن لمجلس المجموعة الاقتصادية من اجل اقامة اتحاد سياسي اوروبي، تشير الى الاتحاد الصحيح (١٠٠). فلم تعد هناك علامة استفهام بالنسبة الى موقع الجمهورية الديمقراطية في المجموعة الاقتصادية، اذ انها بعد ان دخلت في جمهورية المانيا الفيدرالية لم تعد جمهورية المانيا الديمقراطية قائمة، بعد اختتام مؤتمرات "الأربعة + ٢" على الارجح، وفقا لنصوص المادة ٢٣ من القانون الدستوري الاساسي. وستشكل "اللاندرز" (الولايات) الجديدة من جمهورية المانيا الديمقراطية سابقا جزءا من المانيا

الجديدة. تحدثت عن الاقتراح الفيدرالي للرئيس ديلور وأن المشكلة الالمانية ستكون هي المحك بالنسبة له. واود ان اقتبس أقوال أيان دافيدسون مرة اخرى :

"قد تكون رؤية السيد ديلور الفيدرالية سابقة لاوانها، او قد تكون حتى ضربا من السذاجة. لكن يبدو ان الدول الاعضاء تغمض اعينها عن المشكلة إما لانها تتظاهر بأنها مشكلة تخص الالمان وحدهم، وإما لانها قد لا تحدث في فترة قريبة. ومتى ما حدثت وبأي شكل تحدث فيه فانها لن تخفق في ان يكون لها اثر هائل على المجموعة الاقتصادية، وستثير مرة اخرى مسألة الفيدرالية" (١٠١).

تحققت الوحدة الالمانية يوم ٣ تشرين الأول ١٩٩٠. ولن تشكل المانيا الديمقراطية الجديدة خطرا على اوروبا، فهي تختلف عن المانيا ولهلم القيصرية كما تختلف عن المانيا الهتلرية التي لا تزال تسيطر على صورة المانيا في اذهان جيرانها. انها تريد ان تكون اوروبية. واذا ما اتيحت لها فرصة العمل على تحقيق الحلم الاوروبي في الوحدة فانها لن تتخلى عن ذلك وتفقد اهتمامها به. والسؤال، طبعا، هو كيف ستؤدي المانيا الجديدة دورها السياسي والاقتصادي في اوروبا. وقد طرح معلق امريكي مشهور السؤال على النحو التالي :

"هل تتصرف وكأنها الملك الالماني، كالرجل القيادي المتغطرس الذي يأخذ اكثر من نصيبه من الاضواء الكاشفة ويسرق المشهد لنفسه؟ ام انها ستصبح لاعبا ضمن فريق موحد وشريكا راغبا في، وداعيا من اجل، مجتمع اوروبي موحد؟" (١٠٢).

تعلم الالمان العبر من التاريخ. فقد فشلت محاولاتهم للسيطرة على اوروبا عن طريق خلق اوروبا المانية. وهم يعرفون المخاوف التي ما زالت تسود بين جيرانهم من انهم قد يحاولون مرة اخرى خلق اوروبا المانية ربما بوسائل اخرى هذه المرة. ولهذا سيبذل الالمان قصارى جهدهم لكي يصبحوا المانا اوروبيين موثوقين وطيبين، يعملون من اجل وحدة اوروبية منسجمة. عندئذ فقط سيغلق الفصل حول المسألة الالمانية، التي كانت دائما مسألة اوروبية. وعلينا اليوم ان نعيد التفكير في المسألة/المشكلة الالمانية بمعنى مزدوج. كما ان على جيراننا وخصومنا السابقين زمن الحرب ان يعترفوا بأن الالمان قد وعوا دروسهم من التاريخ، وعليهم اعادة النظر فيما اذا كان التاريخ الالماني في مجمله سلسلة مستمرة من الاخطاء. وعلى الالمان اعادة التفكير في قضيتهم القومية من حيث ان عليهم الاعتراف بأن تسوية المسألة الالمانية يمكن تحقيقها فقط ضمن اطار دولي واوروبي. وفي عدة خطابات له خلال السنوات القليلة الماضية، ظل رئيس جمهورية المانيا الفيدرالية، ريتشارد فون فايسكاكر، يذكرنا بالبعد الاوروبي للتاريخ الالماني وبالبعد الالماني للتاريخ الاوروبي (١٠٣). وأكد الرئيس لجيراننا بأن هدفنا هو "رسم خط تحت فترة طويلة من التاريخ الاوروبي بدا لكل بلد خلالها أن السلام يمكن تصوره والاطمئنان اليه فقط نتيجة لتفوق ذلك البلد، وكان السلام يعني اثناء تلك الفترة الاستعداد للحرب القادمة. ان الأمم الاوروبية تحب اوطانها، ولا يختلف الالمان عن غيرهم من الشعوب في هذا المضمار. ومن ذا الذي يثق في حب امة للسلام اذا هي استطاعت ان تنسى وطنها؟ كلا، ان حب السلام يتجلى تماما في حقيقة ان المرء لا ينسى وطنه ولهذا السبب فهو عاقد العزم على بذل أقصى ما يستطيع لكي يعيش مع الآخرين في سلام دائم" (١٠٤). ان غالبية الالمان اليوم مقتنعون بأنه لا ينبغي ان تكون هناك عودة لفكرة القرن التاسع عشر الداعية الى دولة قومية (١٠٥). ولهذا فان "استعادة دولة وطنية موحدة" (١٠٦) لا يمكن ان تكون هدف الالمان.

لقد اشار المستشار الألماني السابق هيلموت شميدت، في آخر خطاب له كعضو في البوندستاغ، (البرلمان) الى بعض النواحي الهامة للمشكلة الالمانية والاوروبية ... فقال: "نتيجة للمعاناة من التقسيم هناك خطر دائم من ان مشاعرنا العاطفية ستنفجر بشكل خطير، ولذا فاننا نحن الالمان بحاجة ملحة للفطرة السليمة، والتفكير السياسي لتوفير عامل التعويض اللازم لموازنة شذوذنا القومي" (١٠٧). لم تكن نصيحة شميدت موجهة الى الحكومة الفيدرالية فقط. بل انه كان يفكر ايضا في الاتجاهات الحيادية داخل الحزب الديمقراطي الاجتماعي وكذلك الميول التي ظهرت داخل حزب الخضر (١٠٨) وحركة السلام الالمانية الغربية بوجه عام.

ان المانيا المحايدة المتحدة قد تكون منظورا ينطوي على التحدي للمثاليين المستقلين الرومانسيين والقوميين الجدد الذين يتمنون التراجع الى داخل "عالم الاحلام" الالماني من السعادة الوهمية. ويبدو انهم كتموا حقيقة ان التاريخ الالماني ظل على مدى قرون من الزمن جزءا لا يتجزأ من تاريخ اوروبا. انه تاريخ لا يمكن عزله ابدا، والالمان لا يعيشون على جزيرة في بحر ناء. ويبين العبث بالنماذج الحيادية لالمانيا واوروبا نقصا شديدا في الوعي التاريخي وهذا امر مؤسف بالتأكيد.

لا يمكن للالمان الاعتماد على العواطف. بل يجب عليهم ان يكونوا واقعيين. يجب على الالمان ان يؤسسوا سياستهم وخياراتهم من أجل حل المسألة القومية على حقائق سياسية وتاريخية، والا فان صورة الالماني في ذهن جيرانه كشخص رومانسي حالم وعاجز وكشخص مثالي، لا يمكن ان تزول ابدا، بل انها ستتجدد باستمرار. ولهذا فان السياسة الوطنية الحقة يجب ان تبحث الخيارات السياسية من اجل حل المسألة الالمانية ضمن اطار تاريخي. ان المانيا المحايدة لن تكون ابدا ردا مقبولا لدى جيران المانيا ولدى جميع الامم التي يعنيها الأمر. ان ذلك يناقض كل منطق تاريخي.

وفي الآونة الأخيرة وصف جوستاف لانج محرر الشؤون الخارجية في صحيفة "دير بوند" السويسرية اليومية، ومؤرخ محترف، وصف المسألة الالمانية ضمن اطار اوروبي-دولي عندما قال: "ليس هناك قانون طبيعي يستلزم اعادة توحيد ما هو منقسم. لكن ليس هناك قانون ايضا يحول دون حدوث ذلك. ان من المشروع في مصلحة اوروبا والعالم البحث عن اشكال اخرى للحالة السوية غير اعادة تأسيس دولة قومية المانية مركزية. غير انه من المشروع ايضا العمل من اجل اقامة نظام مستقر للسلام في اوروبا وهو الأمر الذي سيمكن المانيا المتحدة حديثا من ايجاد مكانها. ولما كان كلا الهدفين مشروعين، فستبقى المسألة الالمانية دون اجابة، وستستمر الحالة المؤقتة لالمانيا واوروبا" (١٠٩).

× × × × ×